المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

حصيلة مجلس المستشارين في مجال المراقبة وتقييم السياسات العمومية خلال الولاية التشريعية

2015 - 2021

الولاية التشريعية: 2015 - 2021

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

تقديم

تعتبر الوظيفة التشريعية أساس وجود البرلمان، غير أن دوره في مجال مراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية لا يقل أهمية في طرح قضايا المواطنين والدفاع عنها.

وقد نص الدستور على عدة آليات ترمي إلى تكريس الدور الرقابي لمجلس المستشارين في إطار التوازن مع الحكومة.

وعلى الرغم من أن مجلس المستشارين لا يملك وسائل لتحريك مسؤولية الحكومة وإسقاطها، فإنه يتوفر بالمقابل على عدد من الآليات التي تسمح له بالمراقبة المستمرة للعمل الحكومي، أسبوعيا وشهريا وسنويا، إن على مستوى الجلسة العامة أو في إطار اللجان الدائمة أو المؤقتة.

وتعتبر جلسات الأسئلة الشفهية أهم نشاط برلماني رقابي للمجلس لما تحظى به من متابعة من طرف الرأي العام (من خلال البث التلفزي المباشر)، وكذا المندوبين الصحافيين (بحكم علانية الجلسات)، وهي أيضا أهم أداة رقابية يمكن للبرلمان من خلالها الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لمباشرة مراقبته على أعمال الحكومة، كما يسمح هذا الأسلوب بنقل مشاكل الدوائر أو القطاعات التي يمثلها البرلمانيون مباشرة للوزراء المعنيين، مما يسهل معالجة بعضها أو على الأقل انتزاع وعود بإعطائها الأولوية في مشاريع الوزارة المستقبلية مما يسهم في تقريب البرلمان من ناخبيه ومن اهتماماتهم.

ولتطوير هذه الآلية اعتمد مكتب المجلس نظام التبادل الالكتروني للأسئلة مع القطاعات الحكومية مما ساهم في عقلنة الزمن البرلماني وتزايد إقبال السادة المستشارين على طرحها، حيث تضاعف عدد الأسئلة المطروحة بشقيها الشفوي والكتابي مرتين مقارنة بالولاية السابقة.

ولئن كان النظام الداخلي لمجلس المستشارين يحصر الأسئلة الممكن طرحها خلال جلسات الأسئلة في ساعتين ونصف (ما يعادل 20 سؤالا)، فقد ساهم تتبع التزامات وتعهدات السادة الوزراء إلى ديمومة الرقابة خارج الدورات من خلال بلورة مراقبة بعدية عبر اللجان الدائمة واللجان الاستطلاعية أو حتى لجان تقصي الحقائق.

وفي ظل الظروف العصيبة التي عاشها العالم عموما وبلادنا على وجه الخصوص بسبب تداعيات تفشي فيروس كورونا، استطاع مجلس المستشارين التأقلم سريعا مع هذه الظرفية من خلال اعتماد نظام جديد لبرمجة الأسئلة الشفهية بالتوافق مع القطاعات الحكومية تم خلاله إعطاء الأولوية للقطاعات التي لها علاقة مباشرة بالجائحة وبالوضعية الاجتماعية والاقتصادية لشرائح المجتمع

المختلفة المتضررة، ما جعل مجلس المستشارين في محطات عديدة منبرا ومصدرا رسميا لتقديم الحكومة للعديد من المعطيات والسياسات المتعلقة بتدبير هذه الجائحة.

كما واصل المجلس خلال هذه الولاية عقد الجلسات الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة والتي يتولى الإجابة عنها السيد رئيس الحكومة والتي مرت بمخاضات متعددة بدءا ببرمجة ثلاث محاور في البداية فمحورين فمحور واحد، كما طرأ على طريقة تسييرها بعض التغييرات ليستقر الأمر بتولي رئيس الجلسة عرض محور الجلسة ربحا للوقت، يتلو ذلك تناول رئيس الحكومة الكلمة لتقديم عرضه المفصل ثم بعد ذلك يتدخل ممثلوا الفرق والمجموعة للمناقشة ليختم رئيس الحكومة الجلسة من خلال توليه الرد على تعقيبات الفرق.

وكما هو الحال بالنسبة للجلسات الأسبوعية فقد طغت المواضيع المتعلقة بتفشي فيروس كورونا وسياسات الحكومة لمواجهتها على أغلب الجلسات خلال النصف الثاني من هذه الولاية.

وعموما يسجل خلال هذه الولاية تحسن ملموس في كم الأسئلة المطروحة وكذا المجابة، مقابل ضعف تجاوب الحكومة على مستوى الحضور للجلسات الأسبوعية، إضافة إلى طغيان الأسئلة المرتبطة بالقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والتي تستأثر بأكثر من 70% من مجموع الأسئلة المطروحة.

وفي هذا الصدد، تتمثل أهم العلامات البارزة للنشاط الرقابي للمجلس خلال الولاية التشريعية 2015-2021 بما يلي:

- عقد مجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2015-2021 ما مجموعه 384 جلسة عامة، منها 177 جلسة خلال نصف ولايته الأولى، و207 جلسة خلال نصف ولايته الثانية؛

– تقديم ومناقشة البرنامج الحكومي؛

- الرصد المنتظم لالتزامات وتعهدات رئيس وأعضاء الحكومة في جلسات الأسئلة الشفهية؛

- اعتماد نظام تناول الكلمة في نهاية جلسات الأسئلة الشفهية حول موضوع طارئ، طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي الجديد لمجلس المستشارين، ابتداء من دورة أبريل 2020، في أول تنزيل لمقتضيات هذه المادة من النظام الداخلي للمجلس في صيغته الجديدة بعد صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 20/102 بتاريخ 02 مارس 2020؛

- تقديم ومناقشة عروض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية، عملا بمقتضيات الفصل 148 من الدستور والنظام الداخلي لمجلس المستشارين؛

- مناقشة تصريحات السيد رئيس الحكومة طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور الذي ينص على إمكانية عقد البرلمان لجلسات مشتركة بمجلسيه، للاستماع إلى التصريحات التي يقدمها رئيس الحكومة،

بحيث عرفت الولاية التشريعية 2015-2021 تفعيل هذا المقتضى لأول مرة في ظل الدستور الجديد في سنة 2016 خلال دورة استثنائية طارئة تعلقت بموضوع وطني هام يتعلق بمستجدات الوحدة الترابية للمملكة.

- مناقشة بيانات السيد رئيس الحكومة حول قضايا وطنية تكتسي طابعا وطنيا هاما، وقد تم اللجوء لهذه الآلية لمرتين اثنتين خلال الولاية التشريعية 2015-2021، خلال سنتي 2020 و2021، تم خلالها تناول الوضعية الوبائية في ظل التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية لمواجهة جائحة كورونا والحد من تداعياتها.

- تقديم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة في جلستين مشتركتين في ماي 2019 ويوليوز 2021 تضمنت الخطوط العريضة للحصيلة الحكومية المرحلية النصفية والحصيلة المرحلية قبل الختامية في مختلف المجالات، والتي كانت محل مناقشة مستفيضة من أعضاء كلا مجلسي البرلمان في يونيو 2019 ويوليوز 2021؛

- تقديم ملتمس مساءلة الحكومة، إذ تميزت الولاية التشريعية 2015 - 2021 بتطبيق مقتضيات الفصل 106 من الدستور لأول مرة في ظل الدستور الجديد، على إثر تقديم فريق الأصالة والمعاصرة بالمجلس لملتمس مساءلة الحكومة، بعد الفاجعة التي عرفتها جماعة سيدي بولعلام بالصويرة والتي أودت بحياة 15 سيدة وإصابة أخريات؛

- استماع اللجان الدائمة للعدد من أعضاء الحكومة حول قضايا مجتمعية مختلفة، وتنظيمها مجموعة من مهام استطلاعية ولقاءات دراسية؛

- تشكيل ثلاث لجان لتقصي الحقائق حول مواضيع ذات راهنية؛

- عقد أربع جلسات عامة سنوية لتقييم السياسات العمومية، تناولت مجموعة من المواضيع، تتعلق بإنتاج الثروة، المرفق العمومي، الاستراتيجية الوطنية للماء، ثم السياسات العمومية حول التشغيل.

ويضم الكتاب التالي رصدا للمواضيع والإحصائيات المتعلقة بمراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية على امتداد السنوات التشريعية الست للولاية التشريعية 2015 - 2021.

المعالم البارزة لحصيلة مجلس المستشارين
خلال الولاية التشريعية 2015-2021
في مجال مراقبة العمل الحكومي

المعالم البارزة لحصيلة مجلس المستشارين على مستوى مراقبة العمل الحكومي:

بادرت مختلف مكونات المجلس إلى استثمار الوسائل القانونية المتاحة لتسليط الضوء على القضايا والملفات التي تستأثر باهتمام المجتمع، علما بأن الأسئلة تبقى هي الوسيلة الأكثر استعمالا، نظرا لسهولتها ولطابعها الدوري ولمتابعتها من طرف المواطنين، ولا سيما الأسبوعية منها، والشهرية التي يجيب عنها السيد رئيس الحكومة.

وفي هذا الصدد، تتمثل أهم العلامات البارزة للنشاط الرقابي للمجلس خلال الولاية التشريعية 2015-2021 بما يلي:

على مستوى الجلسات العامة:

عقد مجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2015-2021 ما مجموعه 384 جلسة عامة، منها 177 جلسة خلال نصف ولايته الأولى، و207 جلسة خلال نصف ولايته الثانية، وذلك على امتداد:

- ست دورات عادية، وثلاث دورات استثنائية خلال النصف الأول للولاية خصصت الأولى منها بتاريخ 12 مارس 2016 للاستماع إلى تصريح السيد رئيس الحكومة بخصوص آخر مستجدات القضية الوطنية بطلب من كافة أعضاء مجلس النواب وكافة أعضاء مجلس المستشارين، والثانية ما بين 13 و15 مارس 2017 لتقديم ومناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد بطلب من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين، والثالثة ابتداء من 27 مارس 2018 بناء على مرسوم لرئيس الحكومة للبت في خمسة مشاريع قوانين.
- ست دورات عادية، ودورتين استثنائيتين خلال النصف الثاني للولاية، وقد عقدت الدورتان الاستثنائيتان بمرسوم ابتداء من فاتح أبريل 2019، ومن 2 مارس 2021، تضمن جدول أعمالهما على التوالي 4 مشاريع قوانين ومشروع قانون إطار، ثم خمسة مشاريع قوانين تنظيمية ومشروع قانون إطار وثلاثة مشاريع قوانين عادية.

وفيما يلي لمحة عن مختلف الجلسات الرقابية التي عقدها مجلس المستشارين منذ انتخابه في صيغته الجديدة في أكتوبر 2015:

الحصيلة الإجمالية للجلسات العامة خلال الولاية التشريعية 2015-2021

الجلسات العامة	2015 2016	2016 2017	2017 2018	2018 2019	2019 2020	2020 2021	المجموع
جلسات التشريع	26	11	22	21	24	33	137
جلسات الأسئلة	31	14	27	23	27	28	150
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة	04	03	06	05	06	05	29
الجلسات المخصصة لتقديم ومناقشة عروض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات (الفصل 148 من الدستور)	02	02	--	02	01	--	07
الجلسات المخصصة لعرض ومناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة	--	--	--	03	--	02	05
جلسات مختلفة	08	11	09	08	07	09	52
الجلسات السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية	01	--	--	01	--	02	04
المجموع	72	41	64	63	65	79	384
المدة الزمنية	118 ساعة و19 دقيقة	74 ساعة و40 دقيقة	103 ساعة و39 دقيقة	109 ساعة و21 دقيقة	100 ساعة و16 دقيقة	117 ساعة و42 دقيقة	623 ساعة و57 دقيقة

وبصفة عامة، يمكن تلخيص أهم المبادرات الرقابية التي قام بها مجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2015-2021 كالتالي:

1 - تقديم ومناقشة البرنامج الحكومي:

تطبيقا لأحكام الفصل 88 من الدستور، عقد مجلسا البرلمان بتاريخ 19 أبريل 2017 جلسة عامة مشتركة خصصت للاستماع لعرض السيد سعد الدين العثماني بصفته رئيس الحكومة المعين، قصد

تقديم البرنامج الحكومي، والذي نوقش في كل مجلس على حدة طبقا للمقتضيات الدستورية ذات الصلة، بحيث كان مجلس المستشارين على موعد مع مناقشة مكونات المجلس للبرنامج الحكومي المذكور في الجلسة المنعقدة بتاريخ 25 أبريل 2017، والتي كانت محل رد من طرف رئيس الحكومة في الجلسة المنعقدة بتاريخ 26 أبريل 2017، وذلك قبل تصويت بالموافقة من قبل مجلس النواب على هذا البرنامج الحكومي.

2 - الأسئلة:

تمثل الأسئلة آلية رقابية مهمة في المتابعة المستمرة لعمل الحكومة، وذلك سواء كانت ذات صبغة شفهية مرتبطة بأجل أسبوعي كل يوم ثلاثاء خلال الدورات البرلمانية العادية، أم كانت ذات صبغة كتابية يمكن طرحها في كل وقت خلال الدورات وما بينها.

وعليه، فقد سجلت الحصيلة الإجمالية للأسئلة الشفهية خلال السنوات الست من الولاية التشريعية، طرح 7033 سؤالا شفهيا أجابت الحكومة على 2603 منها في الجلسات المبرمجة أسبوعيا، مع العلم بأن عدد الأسئلة الشفهية المبرمجة في الجلسة الواحدة، محدّد بموجب قرار لمكتب مجلس المستشارين في 20 سؤالا شفهيا في كلّ جلسة، موزعة وفق مبدأ التمثيل النسبي للفرق والمجموعات وباقي أعضاء المجلس.

وقد تميزت السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية 2015-2021 بإعطاء رئيس مجلس المستشارين الانطلاقة الرسمية للتطبيق المتعلق بالتدبير الإلكتروني للأسئلة الشفهية والكتابية، بحضور السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية ورؤساء اللجن الدائمة، وذلك في إطار البرنامج المندمج للبرلمان الإلكتروني لمسايرة مستجدات الأنظمة المعلوماتية من خلال استخدام تقنيات التواصل الحديثة، ويسمح هذا النظام من جهة بتقليص استهلاك الورق وحسن تخزين المعطيات، ومن جهة ثانية بتقليص الآجال التي يستغرقها التبادل الورقي للأسئلة والأجوبة.

وقبل عرض الخطوط العريضة لأهم المحاور المثارة في جلسات الأسئلة الشفهية في الولاية 2015-2021، فمن الجدير ذكره تأثر حصيلة أشغال هذه الجلسات ببعض الظروف غير العادية في غضون هذه الولاية التشريعية، التي حدّت من ممارسة المجلس لاختصاصه الرقابي عن طريق الأسئلة، أو وجهت جهوده نحو مواضيع ذات أولوية قصوى في جدول أعمال بلادنا، فرضتها ظروف انتشار جائحة كورونا.

وهكذا، لم يتمكن مجلس المستشارين من عقد أية جلسة للأسئلة الشفهية خلال دورة أكتوبر 2016 التي أعقبت الانتخابات التشريعية للسابع من أكتوبر، بعد طرح نقاش فقهي حول عقد جلسات

الأسئلة الشفهية بحضور السادة الوزراء المكلفين بتصريف الأمور الجارية، وذلك إثر دعوة المجلس للحكومة لحضور أشغال الجلسة الأسبوعية للأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 18 أكتوبر 2016، طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 243 من النظام الداخلي، وقد دفعت الحكومة آنذاك بكونها «في وضعية تصريف الأمور الجارية طبقا للفقرة الأخيرة من الفصل 47 من الدستور، وأن حضور أعضاءها في الجلسة الأسبوعية للجواب على أسئلة السادة المستشارين لا يندرج ضمن اتخاذ القرارات والتدابير المشار إليها في المادة 37 من القانون التنظيمي رقم 65.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة، بل يدخل في إطار الاختصاص الرقابي للمجلس على أعمال الحكومة في تدبيرها للشأن العام، وعليه فإن عقد الجلسات الأسبوعية يبقى مرتبطا بتعيين حكومة جديدة من قبل جلالة الملك، ثم تنصيبها من قبل مجلس النواب»، وتبعا لذلك تعذر عقد جلسات الأسئلة الشفهية، مع إصدار مكتب المجلس لبيان توضيحي، بيّن فيه الأسس القانونية التي استند إليها لدعوة الحكومة، وأخلى بموجبه مسؤولية مجلس المستشارين عن تعطل آلية الرقابة على أشغال الحكومة.

كما انطلقت دورة أكتوبر 2019 على وقع تعديل حكومي تقلصت على ضوئه عدد القطاعات الحكومية من 38 قطاعا إلى 23 قطاعا حكوميا، مع حذف كلي لكتابات الدولة وتقليص في عدد الوزارات المنتدبة، وتجميع قطاعات أخرى، مما أثر إلى حد ما في مستوى حضور بعض القطاعات الحكومية والقضايا المرتبطة بتدبيرها، ضمن أشغال الجلسات الأسبوعية.

وتميزت أيضا السنة التشريعية 2019-2020 بافتتاح مجلس المستشارين لدورته العادية لأبريل 2020، في ظل ظرفية استثنائية مرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، مما حتّم تكييف جدول أعماله وفق متطلبات المرحلة، في التصدي للجائحة والحدّ من آثارها على جميع المستويات.

وعلى هذا الأساس، فقد تم تكثيف آليات المراقبة المخولة للمجلس على عمل الحكومة، إن على مستوى اللجان الدائمة أو الجلسات العامة، وفق البرامج والتدابير الوقائية الموضوعة من لدن المكتب وندوة الرؤساء، بحيث تم تسطير برنامج للأسئلة الشفهية الأسبوعية بالتنسيق مع الحكومة خلال فترة سريان حالة الطوارئ الصحية وفرض الحجر الصحي، بحيث تقرر إعطاء الأولوية لمساءلة القطاعات الحكومية المرتبطة بشكل مباشر بتدبير آثار هذه الجائحة من خلال آلية الأسئلة المحورية خلال مجموعة من الجلسات.

الحصيلة الاجمالية للأسئلة الشفهية

خلال ولاية مجلس المستشارين (2015-2021)

انسجاما مع تركيبة المجلس التي تتشكل أساسا من ممثلي الجماعات المحلية وممثلي الغرف المهنية وممثلي المأجورين، فقد شكلت الأسئلة الموجهة للقطاعات الاقتصادية ما مجموعه 2087 سؤالا وللقطاعات الاجتماعية 2401 سؤالا والشؤون الداخلية 1488 سؤالا من مجموع الأسئلة المطروحة من طرف السيدات والسادة أعضاء المجلس البالغة 7033 سؤالا، كما هو مبين في الجدولين التاليين:

السنة التشريعية	مجموع الأسئلة الشفهية المطروحة	مجموع الأسئلة الشفهية المبرمجة
2016 - 2015	1481	481
2017 - 2016	828	242
2018 - 2017	1386	502
2019 - 2018	1443	438
2020 - 2019	850	427
2021 - 2020	1045	513
المجموع	7033	2603

المجال القطاعي	الأسئلة الشفهية المطروحة	الأسئلة الشفهية المبرمجة
المجال الاقتصادي	2087	556
المجال الاجتماعي	2401	1006
المجال الحقوقي والإداري والديني	807	315
مجال الشؤون الداخلية	1483	557
مجال الشؤون الخارجية	255	169
المجموع	7033	2603

وبالنسبة للأسئلة الكتابية، فقد بلغت الحصيلة الإجمالية للأسئلة المطروحة خلال نفس الفترة (الولاية التشريعية 2015 - 2021) طرح 4786 سؤالا كتابيا، أجابت القطاعات الوزارية المختلفة على 2659 منها، وفق التفاصيل الواردة في الجدول أدناه، مع مراعاة أن الفرق بين عدد الأسئلة المطروحة والمجابة خلال بعض الدورات، يعزى إلى إجابة الحكومة على أسئلة متبقاة من الدورات السالفة.

السنة التشريعية	مجموع الأسئلة الكتابية المطروحة	مجموع الأسئلة الكتابية المجابة
2016 - 2015	438	174
2017 - 2016	203	247
2018 - 2017	803	382
2019 - 2018	1008	635
2020 - 2019	1556	566
2021 - 2020	778	655
المجموع	4786	2659

وبالنسبة للتوزيع القطاعي للأسئلة الكتابية، فقد سجلت النتائج التالية:

المجال القطاعي	الأسئلة الكتابية المطروحة	الأسئلة الكتابية المجابة
المجال الاقتصادي	1013	604
المجال الاجتماعي	1806	1126
المجال الحقوقي والإداري والديني	348	251
مجال الشؤون الداخلية	1563	650
مجال الشؤون الخارجية	56	28
المجموع	4786	2659

وبجانب جلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية، واصل مجلس المستشارين خلال الولاية 2015 - 2021 عقد جلسات الأسئلة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة التي يتولى السيد رئيس الحكومة الجواب عنها، بناء على الرصيد المهم الذي حققه المجلس بعد تنصيص دستور 2011 على هذه الآلية الرقابية الجديدة، وما صاحب ذلك من نقاشات قانونية في بداية تفعيل هذا المقتضى، والتي فصل القضاء الدستوري في عدد مهم منها.

واعتبارا للمناسبة الشهرية التي تمثلها هذه الجلسات، فقد اعتمد مكتب المجلس بالتشاور مع ندوة الرؤساء منهجية واضحة لاختيار محاور هذه الجلسات، من خلال تجميع المقترحات المقدمة من لدن مكونات المجلس، ودراستها ثم اختيار مواضيع منها تستجيب لمجموعة من المعايير، تستند أولا لمبدأ الراهنية، والأفقية غير القطاعية، ومراعاة تركيبة المجلس في تحديد المواضيع، بالتركيز على قضايا اقتصادية وأخرى اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار المكون النقابي، فضلا عن مراعاة مقترحات فرق ومجموعات المعارضة.

وفيما يلي لائحة الجلسات الشهرية التي عقدها المجلس ومحاورها خلال الولاية 2015 - 2021:

الجلسات الشهرية المنعقدة

خلال ولاية مجلس المستشارين (2015 - 2021)

ر.ت	الدورة	تاريخ الجلسة	محاور الجلسة
1.	أكتوبر 2015	01 دجنبر 2015	- حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية.
2.	أكتوبر 2015	12 يناير 2016	- السياسة الطاقية في علاقتها مع مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية cop 22؛ - الحوار الاجتماعي.
3.	أبريل 2016	31 ماي 2016	- تنمية المناطق القروية والجبلية في ضوء الحكامة الجهوية؛ - تحديات المبادلات بين المغرب والاتحاد الأوروبي.
4.	أبريل 2016	19 يوليوز 2016	- آفاق إصلاح قطاع التربية والتكوين المهني ومدى استجابته للمتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني وتطلعات الشباب المغربي؛ - تدبير السياسة العمومية في مجال الدين الخارجي وأثره على الاستثمار العمومي والرهانات الجهوية.
5.	أبريل 2017	07 يونيو 2017	- نجاعة سياسات التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين؛ - استراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية.
6.	أبريل 2017	05 يوليوز 2017	- إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة؛ - السياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال.
7.	أبريل 2017	01 غشت 2017	- حصيلة السياسات العمومية المتعلقة بمغاربة العالم؛ - التقائية السياسات العمومية وأثرها على تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية.
8.	أكتوبر 2017	14 نونبر 2017	- سياسة الحكومة في مجال تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار، ومعالجة الإشكالات المرتبطة بالأراضي السلالية، أراضي الجموع ونزع الملكية؛ - سياسة الحكومة في تنزيل اللاتركيز الإداري لمواكبة ورش الجهوية المتقدمة.
9.	أكتوبر 2017	26 دجنبر 2017	- السياسات العمومية المرتبطة بمعالجة التفاوتات المجالية - السياسة الأجرية في المغرب.
10.	أكتوبر 2017	23 يناير 2018	- الحكامة الترابية وانعكاساتها على التنمية المحلية؛ - سياسة الحكومة في تدبير صندوق المقاصة وانعكاساته على القدرة الشرائية للمواطنين.

.11	أبريل 2018	15 ماي 2018	- النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية؛ - السياسة العامة المرتبطة بحماية المستهلك.
.12	أبريل 2018	19 يونيو 2018	- اتفاقيات التبادل الحر وأثرها على الميزان التجاري وتنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة؛ - السياسة العامة المتعلقة بتنمية اللغات والتعبيرات الثقافية الوطنية.
.13	أبريل 2018	10 يوليوز 2018	- نظام الصفقات العمومية ورهان الحكامة الجيدة؛ - الغرف المهنية ورهان التنمية.
.14	أكتوبر 2018	18 دجنبر 2018	- السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي؛ - تحديات تأهيل الرأسمال البشري.
.15	أكتوبر 2018	15 يناير 2019	- السياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة خصوصا في العالم القروي؛ - الجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب وتثمين قدرات القطاع الفلاحي.
.16	أكتوبر 2018	12 فبراير 2019	- التدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة؛ - برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.
.17	أبريل 2019	21 ماي 2019	- سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا؛ - سياسة الحكومة في تدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية.
.18	أبريل 2019	09 يوليوز 2019	- سياسة الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته؛ - وضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية.
.19	أكتوبر 2019	12 نونبر 2019	- السياسة العامة للحكومة لتفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا؛ - السياسة الحكومية المرتبطة بالمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.
.20	أكتوبر 2019	10 دجنبر 2019	- السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان، التحديات والآفاق؛ - سياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية.
.21	أكتوبر 2019	21 يناير 2020	- الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛ - السياسة العامة للحكومة في مجال حماية المرأة والأسرة والطفولة.
.22	أبريل 2020	21 أبريل 2020	- واقع وآفاق مواجهة تداعيات أزمة كورونا

.23	أبريل 2020	16 يونيو 2020	- سياسة الحكومة لما بعد رفع الحجر الصحي: أية خطة إقلاع اقتصادي لمعالجة الآثار الاجتماعية للأزمة.
.24	أبريل 2020	21 يوليوز 2020	- السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا.
.25	أكتوبر 2020	03 نونبر 2020	- السياسات الحكومية لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات جائحة كورونا.
.26	أكتوبر 2020	15 دجنبر 2020	- الحماية الاجتماعية: أية مقاربة لربح رهانات التوحيد والجودة والحكامة؛ - استراتيجية الحكومة للنهوض بقطاعي السياحة والصناعة في ظل تداعيات جائحة كورونا.
.27	أكتوبر 2020	19 يناير 2021	- الاستراتيجية الوطنية للتلقيح ضد وباء كورونا.
.28	أبريل 2021	25 ماي 2021	- الحوار الاجتماعي وتدابير احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد 19.
.29	أبريل 2021	22 يونيو 2021	- تدابير استقبال ومواكبة الجالية المغربية المقيمة بالخارج في ظل الإكراهات الناتجة عن وباء كوفيد 19.

التزامات وتعهدات رئيس وأعضاء الحكومة في جلسات الأسئلة الشفهية:

بغاية إضفاء نوع من الاستمرارية في العمل الرقابي على مدار السنة، تم رصد مختلف الالتزامات والتعهدات التي يقدمها أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية، سواء تعلق الأمر بالسيد رئيس الحكومة في الجلسات الشهرية أم بالسيدات والسادة الوزراء خلال الجلسات الأسبوعية، وذلك اعتبارا لكون البرلمان شريك أساسي في بلورة وترجمة هذه الالتزامات على أرض الواقع، من خلال إقرارومناقشة مشاريع القوانين من جهة، وكذا بغية الانتقال من الرقابة العددية المبنية على كم الأسئلة المطروحة إلى الرقابة المبنية على تحديد الأهداف ومتابعة تنفيذها على أرض الواقع، بحيث بلغت هذه الالتزامات والتعهدات في مجموعها 271 التزاما خلال ولاية مجلس المستشارين 2015 - 2021.

وبعد تجربة إرساء مجلس المستشارين لآلية متابعة التزامات وتعهدات السادة الوزراء المعبر عنها خلال جلسات الأسئلة الشفهية، وجدت هذه المبادرة صداها خلال اجتماع المجلس الحكومي ليوم الخميس 06 يوليوز 2017، بحيث دعا السيد رئيس الحكومة السيدات والسادة الوزراء «إلى ضرورة احترام جميع الالتزامات المقدمة أمام البرلمان والوفاء بالتعهدات المرتبطة بها، وأشار السيد رئيس الحكومة إلى أن الالتزامات المقدمة من قبل أعضاء الحكومة أثناء الأسئلة الشفوية أو اجتماعات اللجان أو أثناء المناقشات يجب تدوينها والالتزام بها، مضيفا أن هذه الالتزامات ينبغي أن تكون الحكومة في مستواها ولا ينبغي أن تلتزم بشيء حتى تكون هناك ضمانات لإمكانية تنفيذه وفق الآجال التي التزم بها عضو الحكومة.»

وقد مكنت هذه الآلية الفرق والمجموعات البرلمانية بمجلس المستشارين من الاطلاع على مجموع الالتزامات الحكومية في نهاية كل دورة عادية، من أجل الاستئناس وترتيب أشكال رقابية على ضوئها من قبيل تشكيل لجان استطلاع، أو استدعاء الوزراء للجان الدائمة أو صياغة أسئلة شفهية وكتابية.

وما ينبغي الاشارة إليه في الأخير، أن مستوى تعبير السيدات والسادة الوزراء عن استعدادهم لحضور جلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية قد اتسم بالتباين والتفاوت طيلة الدورات البرلمانية العادية للفترة 2015 - 2021، مما اضطررئاسة المجلس -في عدة مرات- بناء على طلب مجموعة من مكونات المجلس ومداولات مكتب المجلس وندوة الرؤساء إلى إثارة انتباه الحكومة كتابة للغيابات المتكررة للوزراء عن حضور جلسات الأسئلة الشفهية، بل وطرح ذلك أثناء انعقاد الجلسات العامة من قبل بعض أعضاء المجلس، لا سيما أن ذلك أثّر على ممارسة أعضاء المجلس لدورهم الرقابي لعمل الحكومة طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور.

وقد تم الحرص المستمر على توثيق حصيلة حضور كل وزير لجلسات الأسئلة الشفهية في ختام كل سنة تشريعية، ومحاولة إبداع طرق جديدة مبتكرة لتجويد وعقلنة الجلسات الأسبوعية للرقابة البرلمانية، انطلاقا من خصوصية تركيبة المجلس، بحيث تم تخصيص في فترة من الفترات الجزء الأول من جلسة الأسئلة الشفهية لقطاع حكومي واحد وتخصيص الجزء الثاني لباقي الأسئلة القطاعية وفق قاعدة المرونة المعمول بها، من أجل إتاحة الفرصة لجميع الفرق والمجموعات بمساءلة الحكومة وفق قناعاتها وتوجهاتها السياسية.

كما أنه في ظل الظرفية الاستثنائية المرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 ابتداء من دورة أبريل 2020، أقر مكتب المجلس بالتنسيق مع الحكومة برنامجا للأسئلة الشفهية الأسبوعية كما أقره خلال فترة تطبيق الحجر الصحي، بإعطاء الأولوية لمساءلة القطاعات الحكومية المرتبطة بشكل مباشر بتدبير آثار هذه الجائحة، من خلال آلية الأسئلة المحورية خلال الجلسات العشر الأولى.

وفي خضم التأقلم مع الظرفية الاستثنائية المرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، اعتمد مكتب مجلس المستشارين في خطوة أولى خلال الجلسات الأولى من دورة أكتوبر 2020 نظام التحديد المسبق للقطاعات الحكومية التي تخضع للمساءلة، مما ساهم في حسن تدبير مشاركة القطاعات الحكومية خلال جلسات الأسئلة الشفهية، والحد من ظاهرة الغياب المتكرر لبعضها.

ومن جهة أخرى، وطبقا لقرار ندوة الرؤساء ومكتب المجلس، فقد تم السعي إلى تقليص المدة الزمنية المخصصة للجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة من ثلاث ساعات إلى ساعتين فقط، لضمان متابعة أحسن لأطوار هذه الجلسات، ولكن لجلسة واحدة فقط تمت العودة بعدها إلى الحصة العادية، مع الاتفاق على تعديل في طريقة عرض الأسئلة بتولي رئيس الجلسة مهمة تقديم محور الجلسة وإعطاء الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة من أجل تقديم عرضه، لتشرع بعدها الفرق والمجموعة في مناقشة محتويات عرض السيد رئيس الحكومة.

3 - طلب تناول الكلمة في نهاية جلسات الأسئلة الشفهية:

طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي الجديد لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال دورة أبريل 2020 بطلب تناول الكلمة حول موضوع طارئ في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، في أول تنزيل لمقتضيات هذه المادة من النظام الداخلي للمجلس في صيغته الجديدة بعد صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 102/20 بتاريخ 02 مارس 2020، التي أصبحت تنص

على برمجة المواضيع باتفاق مع الحكومة بعد إشعارها أربع وعشرون (24) ساعة على الأقل قبل افتتاح الجلسة.

وعلى الرغم من الطلبات المقدمة من أحد مكونات المجلس لتناول الكلمة في ظل هذا النظام، لمرة واحدة في دورة أكتوبر 2020 ولأكثر من خمس مرات في دورة أبريل 2021، حول مواضيع آنية من وجهة مقدميها، فإن استجابة الحكومة مع هذه الآلية لم تكن دائما في مستوى تطلعات أعضاء المجلس، بحيث عبرت في أغلب ردودها الكتابية عن عدم استعدادها للتجاوب مع الطلبات، إلا في مناسبتين اثنتين في جلسة 11 ماي 2021، عندما أجابت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج حول الموضوع المتعلق باقتحام المسجد الأقصى والاعتداء على المصلين فيه، وفي الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 6 يوليوز 2021، عندما قدم وزير الشغل والإدماج المهني معطيات حول موضوع انتخابات مندوبي الأجراء برسم سنة 2021.

وللاشارة، فإن طلبات تناول الكلمة همت مواضيع معينة، تم طرحها لأكثر من مرة، رغم إعراب الحكومة عن عدم التجاوب معها عند تقديمها لأول مرة.

4 - تقديم ومناقشة عروض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية

عملا بمقتضيات الفصل 148 من الدستور والمادة 279 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، التي تنص على تقديم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عرضا أمام البرلمان عن أعمال المحاكم المالية، الذي يكون موضوع مناقشة من قبل كل من مجلسي البرلمان على حدة، قدّم السيد إدريس جطو بصفته الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، خلال الولاية التشريعية 2015-2021 ، في جلسات عامة مشتركة بين مجلسي البرلمان، عقدت على التوالي في: 04 ماي 2016، 04 يوليوز 2017، 23 أكتوبر 2018، و28 يناير 2020، عروضا عن أنشطة المحاكم المالية بعد صدور التقارير السنوية للمجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية سنوات 2014، 2015، 2016-2017 و2018، وقد نوقشت هذه العروض والتقارير التي توفر مادة غنية عن تدبير عدد من الإدارات والمؤسسات، بحضور عدد من الوزراء المعنيين بمضامين التقارير المذكورة، في إطار توزيع للمحاور بتنسيق وتكامل مع مجلس النواب، بالارتكاز إلى خلاصات لجنة التنسيق البرلمانية، وفي انسجام مع الاختصاصات الموكولة لمجلس المستشارين وفق أحكام دستور 2011، وذلك في جلسات مجلس المستشارين المنعقدة تواريخ: 7 يونيو 2016، 2 غشت 2017، و18 دجنبر

2018، في حين تم إرجاء موعد الجلسة العامة المخصصة لمناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2018 بتنسيق مع مجلس النواب.

وتأتي هذه الجلسات العامة تفعيلا للاختصاصات التي أسندها دستور المملكة لهذه المؤسسة، بحيث كانت فرصة قدّمت المؤسسة العليا للرقابة من خلالها نظرة حول تدبير المالية العمومية من طرف الجهاز التنفيذي، بما يساعد المؤسسة التشريعية على القيام بأدوارها الرقابية إزاء العمل الحكومي. وذلك عقب إصدار المجلس الأعلى للحسابات تقاريره السنوية المتعلقة بأنشطة المحاكم المالية التي ترفع إلى جلالة الملك نصره الله، وتوجه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين،ثم تنشر بالجريدة الرسمية وبالموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للحسابات، وذلك عملا بمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

وعلى سبيل المثال، فقد ناقش المجلس عروض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية مع قطاعات الداخلية، التربية الوطنية والتكوين المهني، السكنى وسياسة المدينة والوظيفة العمومية، برسم التقرير السنوي ل2015.

كما انصبت المناقشة حول تقرير سنتي 2016-2017 على المجالات المتعلقة بالشؤون الداخلية،و حصيلة تنفيذ قوانين المالية سنتي 2016 و2017، و نظام الوظيفة العمومية ووضعية الصندوق المغربي للتقاعد، والفلاحة، والسكن الاجتماعي، والتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وقضايا الصحة، والطاقة والمعادن، والعرض الثقافي الموجه للمغاربة المقيمين بالخارج.

5 - تصريحات السيد رئيس الحكومة:

طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور الذي ينص على إمكانية عقد البرلمان لجلسات مشتركة بمجلسيه، للاستماع إلى التصريحات التي يقدمها رئيس الحكومة، فقد عرفت الولاية التشريعية 2015-2021 تفعيل هذا المقتضى لأول مرة في ظل الدستور الجديد في سنة 2016 خلال دورة استثنائية طارئة تعلقت بموضوع وطني هام يتعلق بمستجدات الوحدة الترابية للمملكة.

تصريح السيد رئيس الحكومة بتاريخ 12 مارس 2016 بخصوص آخر مستجدات القضية الوطنية

تفاعلا مع القضايا الوطنية ذات الأولوية، عقد مجلسا البرلمان، بناء على طلب كافة أعضاء مجلس النواب وكافة أعضاء مجلس المستشارين، دورة استثنائية في 12 مارس 2016، استمع

وناقش خلالها أعضاء المجلسين تصريح السيد رئيس الحكومة حول آخر مستجدات قضية وحدتنا الترابية في ضوء تصريحات الأمين العام السابق للأمم المتحدة في الموضوع.

قرار عقد هذه الدورة جاء بعيد تطورات خطيرة عرفتها القضية الوطنية الأولى، على إثر الزيارة التي قام بها الأمين العام السابق للأمم المتحدة إلى كل من الجزائر وموريتانيا ما بين 04 و06 مارس 2016 مع ما تخللها من تصريحات وتعبيرات مسّت بحقوق المغرب وبمشاعر المغاربة، ثم بصورة ومصداقية الأمم المتحدة ذاتها، بفعل الانزياح الخطير عن اختصاصات المنظمة الأممية والتزاماتها وتقاليدها.

ولقد شكلت الجلسة العامة المشتركة للمجلسين مناسبة عبّر من خلالها البرلمان المغربي بمجلسيه، بمختلف مكوناته وأطيافه، وقوفه وقفة الجسد الواحد باليد الواحدة والصوت الواحد، إلى جانب المواطنين والمؤسسات والأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني، وذلك كلما تعلق الأمر بالوحدة الوطنية.

وتم التأكيد على تشبث المغرب بقضيته الأولى من خلال استحضار العبارات القوية من الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء المؤكدة على عدم استعداد المغرب تقديم أي تنازلات جديدة بعد مقترح الحكم الذاتي، والمكالمة الهاتفية بين صاحب الجلالة والسيد «بان كي مون» التي تؤكد حرص المغرب على ضرورة تجنب المقاربات المنحازة والخيارات المحفوفة بالمخاطر في التعاطي مع ملف الصحراء المغربية.

6 - بيانات السيد رئيس الحكومة حول قضايا وطنية تكتسي طابعا وطنيا هاما:

بالإضافة إلى التصريحات التي يقدمها السيد رئيس الحكومة في جلسات مشتركة لمجلسي البرلمان، يخول الدستور لهذا الأخير الحق في تقديم بيانات حول قضايا وطنية تكتسي طابعا وطنيا هاما، وهي الآلية التي تم اللجوء إليها لمرتين اثنتين خلال الولاية التشريعية 2015-2021، خلال سنتي 2020 و2021، تم خلالها تناول الوضعية الوبائية في ظل التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية لمواجهة جائحة كورونا والحد من تداعياتها.

1.6 - تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي 2020:

تفعيلا لأحكام الفصل 68 من الدستور، اجتمع مجلسا البرلمان في جلسة مشتركة يوم الإثنين 24 رمضان 1441 الموافق ل 18 مايو 2020، للاستماع إلى بيانات السيد رئيس الحكومة حول موضوع «تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي 2020»، وقد مثلت هذه الجلسة فرصة للتواصل مع

السيدات والسادة نواب الأمة والمستشارين ومن خلالهم مع كافة المواطنات والمواطنين، كمحطة للإعلان عن رؤية الحكومة بخصوص تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي، أخذا بعين الاعتبار آثار أي إجراء على المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، بغاية التعبئة وتوحيد الصف الوطني والانخراط الجماعي في مواجهة هذه الجائحة خلال كافة أطوارها، بتضافر جهود وتنسيق جميع المتدخلين وتكامل أدوار المؤسسات.

وبعد الاستماع إلى البيانات التي تضمنها عرض رئيس الحكومة في الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان، عقد مجلس المستشارين تفعيلا لمقتضيات المادة 273 من النظام الداخلي للمجلس يوم الثلاثاء 25 رمضان 1441 الموافق ل 19 ماي 2020 جلسة عامة لمناقشة هذه البيانات وخطة الحكومة لتدبير تمديد الحجر الصحي.

2.6 - الحالة الوبائية بالمملكة: التطورات والتدابير الاحترازية والإجراءات المواكبة

بتاريخ 12 أبريل 2021، عقد الاجتماع المشترك لمجلسي البرلمان في إطار الفصل 68 من الدستور والمادة 177 من النظام الداخلي لمجلس النواب والمادة 273 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، لتقديم رئيس الحكومة لبيانات تتعلق بـ «الحالة الوبائية بالمملكة: التطورات والتدابير الاحترازية والإجراءات المواكبة»، في سياق الاستعداد لاستقبال شهر رمضان المبارك.

وشكلت الجلسة العامة مناسبة لتجديد التواصل مع المؤسسة التشريعية، ومن خلالها مع الرأي العام الوطني بشأن الحالة الوبائية التي تعرفها بلادنا، ومجهودات المواجهة المستمرة ضد جائحة كورونا وتداعياتها على المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، مع توضيح القرارات المتخذة وبسط حيثياتها وسياقاتها، انطلاقا من ضرورة التفاعل السريع والملائم، واتخاذ القرارات الضرورية لمواجهة هذه الظرفية الصعبة وتداعياتها، للحفاظ على صحة المواطنات والمواطنين، وتقديم الدعم الاجتماعي للمتضررين منهم، وتوفير شروط الإقلاع الاقتصادي ببلادنا.

وقد تناول السيد رئيس الحكومة الموضوع استنادا إلى الوضعية الوبائية واستقراء مؤشراتها، مستعرضا التدابير المتخذة لمواجهتها، والإجراءات المواكبة لضمان حسن تنزيلها والتخفيف من تداعياتها.

ولهذا الغرض، خصص مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 30 شعبان 1442 موافق 13 أبريل 2021، جلسة عمومية لمناقشة البيانات التي قدمها السيد رئيس الحكومة حول مستجدات الوضعية الوبائية بالمملكة والتطورات والتدابير الاحترازية والإجراءات المواكبة، من خلال تدخلات ممثلي الفرق والمجموعة، التي تعرضت للموضوع من مختلف جوانبه، بحيث تفاعل السيد رئيس الحكومة مع المداخلات المذكورة، معتبرا طبيعة الوباء المتقلبة والمباغتة أحد دوافع تشديد الإجراءات الاحترازية خلال رمضان المبارك.

7 - الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة:

على الرغم من إصدار الحكومة والقطاعات الوزارية المختلفة لتقارير متعددة عن حصيلة أشغالها في مناسبات مختلفة، سواء في إطار مناقشة قوانين المالية السنوية، أو في شكل وثائق ورقية ورقمية، أو تقديم معطيات في إطار ندوات صحفية، كحصيلة 120 يوما الأولى من عمر الحكومة وحصيلة السنة الأولى، وحصيلة السنة الثالثة، فإن تقديم الحصيلة المرحلية التي تنطبق عليها أحكام الفصل 101 من الدستور، لم تتمثل إلا في مناسبتين قدم خلالهما السيد رئيس الحكومة خلال جلستين مشتركتين في ماي 2019 ويوليوز 2021 الخطوط العريضة للحصيلة الحكومية المرحلية النصفية والحصيلة المرحلية قبل الختامية في مختلف المجالات، والتي كانت محل مناقشة مستفيضة من أعضاء كلا مجلسي البرلمان في يونيو 2019 ويوليوز 2021، تجسيدا لمبدأ الشفافية وتفعيلا للحق في الحصول على المعلومة.

1.7 - الحصيلة المرحلية لمنتصف الولاية الحكومية:

تميزت السنة التشريعية 2018-2019 بمناقشة مجلس المستشارين يوم الإثنين 28 رمضان 1440 الموافق ل 03 يونيو 2019، للحصيلة المرحلية لعمل حكومة السيد سعد الدين العثماني، عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور والمادة 237 من نظامه الداخلي، الذي ينص على أن يعرض رئيس الحكومة أمام البرلمان الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، إما بمبادرة منه، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب، أو من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين.

وقد شكل تقديم الحصيلة ومناقشتها محطة دستورية وسياسية مهمة، باعتبارها فرصة لتقريب الرأي العام من عمل الحكومة وتيسير متابعته للأداء العمومي، ارتباطا بما تضمنته هذه الحصيلة من مؤشرات ومنجزات وإكراهات في مباشرة مختلف الأوراش.

وللإشارة، فقد عرض السيد رئيس الحكومة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة في الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان بتاريخ 13 ماي 2019، تطرق فيها للسياق العام لتقديم الحصيلة، ومستجدات القضية الوطنية الأولى، مع التذكير بظروف تشكيل الحكومة وصياغة البرنامج الحكومي، والمنهجية المعتمدة في تنزيل البرنامج المذكور.

وتناول السيد رئيس الحكومة هذه الحصيلة من خلال خمسة محاور أساسية تتعلق ب: دعم الخيار الديمقراطي ودولة القانون وترسيخ الجهوية، تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة، تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة، تعزيز التنمية البشرية والتماسك المجالي والاجتماعي، تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم، ومحاور أخرى فرعية، حظيت جميعها بمناقشة مستفيضة من لدن جميع مكونات مجلس المستشارين.

2.7 - الحصيلة المرحلية لما قبل نهاية الولاية الحكومية:

بعد أربع سنوات وبضعة أشهر من تحمل الحكومة لمسؤوليتها، عرض السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة في الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان المنعقدة يوم الثلاثاء 25 ذي القعدة 1442 (6 يوليوز 2021) حصيلة عمل الحكومة للفترة 2017 - 2021.

وقد عقدت الجلسة المذكورة بطلب من رئيس الحكومة بناء على الفصل 101 من الدستور، على أساس ومرجعية البرنامج الحكومي الذي صادق عليه مجلس النواب بتاريخ 26 أبريل 2017، تفعيلا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

واستهل رئيس الحكومة عرضه بالسياق السياسي والاقتصادي الدولي والوطني الذي تشكلت فيه الحكومة في أبريل 2017، التي جاءت في خضم أزمة مالية واقتصادية عالمية، وتراجع نسب النمو في أغلب البلدان الشريكة اقتصاديا للمغرب؛ وتزايد تأثيرات الجفاف وقلة التساقطات المطرية؛ والصعود المتزايد لسعر البترول منذ 2016؛ ووضع إقليمي وجهوي متسم بعدم الاستقرار السياسي والأمني.

وتعد هذه الولاية الحكومية، بحسب السيد رئيس الحكومة، ولاية استثنائية بجميع المقاييس بما عرفته في بحر هذه الولاية من محطات صعبة، وأبرزها جائحة كورونا على مدار أكثر من سنة، وما تزال تداعياتها مستمرة، ولا يعرف أحد في العالم مآلاتها، خاصة بعد ظهور عدد من المتحورات والسلالات الجديدة والخطيرة للفيروس.

وقد مكن تدبير بلادنا بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله للجائحة، من تحقيق نجاحات جماعية، وقد واصلت الحكومة رغم ذلك تنفيذ الإصلاحات المهيكلة الكبرى، وتنزيل مختلف الأوراش المفتوحة، مع إرساء مقومات وأسس إعادة إطلاق دينامية جديدة للاقتصاد الوطني، بالموازاة مع استمرار اليقظة والحذر في مواجهة الجائحة إلى متم الولاية الحكومية.

وقد تناول عرض السيد رئيس الحكومة عناصر تنزيل البرنامج الحكومي من حيث المنهجية المعتمدة ومؤشرات الإنجاز، لمقاربة مدى تحقيق الأهداف المرقمة الملتزم بها في البرنامج الحكومي، ثم من خلال الحصيلة حسب المحاور الخمسة للبرنامج الحكومي، المذكورة في نهاية الفقرة السابقة، قبل التأكيد على عناصر التدبير الجماعي لجائحة كوفيد 19، والدروس المستخلصة منها في شتى المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والرقمية، وبصفة خاصة أهمية إنجاح الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس كورونا.

وقد كانت هذه المحاور وغيرها، محل مناقشة عميقة من قبل كافة مكونات مجلس المستشارين في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ 14 يوليوز 2021.

8 - ملتمس مساءلة الحكومة:

تميزت هذه الولاية التشريعية 2015 - 2021 بتطبيق مقتضيات الفصل 106 من الدستور لأول مرة في ظل الدستور الجديد، على إثر تقديم فريق الأصالة والمعاصرة بالمجلس لملتمس مساءلة الحكومة، بعد الفاجعة التي عرفتها جماعة سيدي بولعلام بالصويرة والتي أودت بحياة 15 سيدة وإصابة أخريات.

وقد تم إيداع الملتمس من طرف خمس أعضاء المجلس الذين ينتمون للفريق السالف الذكر خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ 21 نونبر 2017، وتم عرض الملتمس على التصويت وفقا لأحكام الدستور والنظام الداخلي بتاريخ 27 نونبر 2017، إلا أن الملتمس لم يحصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس المستشارين.

9 - جلسات مختلفة:

بالإضافة إلى الأصناف المشار إليها من الجلسات العامة المذكورة سابقا، تميزت الولاية التشريعية لمجلس المستشارين بعقد جلسات أخرى، تعلقت باختتام وافتتاح الدورات العادية والاستثنائية، وجلسة انتخاب ثلاثة أعضاء بالمحكمة الدستورية بتاريخ 4 يونيو 2016، وكذا انتخاب عضو واحد بهذه المحكمة بتاريخ 11 فبراير 2020، ثم جلسة تضامنية مع الشعب الفلسطيني مشتركة مع مجلس النواب بتاريخ 11 دجنبر 2017 على إثر التطورات المقلقة التي عرفتها مدينة القدس.

الدور الرقابي للجان الدائمة:

أولا: مؤشرات رقمية عامة حول أشغال اللجان الدائمة خلال الولاية التشريعية 2015 - 2021:

	عدد الاجتماعات	عدد ساعات اجتماعات اللجنة	عدد النصوص الموافق عليها	عدد التعديلات المقدمة حول النصوص المحالة على اللجنة
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	137	268 ساعة و25 دقيقة	47	802
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	181	629 ساعة و40 دقيقة	65	1719
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	85	220 ساعة و15 دقيقة	44	518
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	61	131 ساعة و45 دقيقة	188	41
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	175	585 ساعة و35 دقيقة	54	1835
لجنة القطاعات الإنتاجية	106	288 ساعة و40 دقيقة	56	268
اجتماعات مشتركة بين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	03	11 ساعة و30 دقيقة	02	87
لجنة النظام الداخلي	04	13 ساعة	01	134
المجموع	752	2148 ساعة و50 دقيقة	457	5404

ثانيا: مؤشرات رقمية تفصيلية بحسب اللجان الدائمة خلال الولاية التشريعية 2015-2021:

عدد ساعات اجتماعات اللجان الدائمة	السنة التشريعية 2015 2016	السنة التشريعية 2016 2017	السنة التشريعية 2017 2018	السنة التشريعية 2018 2019	السنة التشريعية 2019 2020	السنة التشريعية 2020 2021	المجموع
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	30	12	22	27	30	16	137
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	35	22	28	30	27	39	181
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	23	6	14	8	15	19	85
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	09	10	14	11	7	10	61
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	55	12	23	36	19	30	175
لجنة القطاعات الإنتاجية	31	08	19	17	14	17	106
اجتماعات مشتركة بين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية		3					03
لجنة النظام الداخلي					04		04
المجموع	183	73	120	129	116	131	752

عدد ساعات اجتماعات اللجان الدائمة	السنة التشريعية 2015 2016	السنة التشريعية 2016 2017	السنة التشريعية 2017 2018	السنة التشريعية 2018 2019	السنة التشريعية 2019 2020	السنة التشريعية 2020 2021	المجموع
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	71 ساعة و41 دقيقة	29 ساعة و8 دقائق	59 ساعة و33 دقيقة	57 ساعة و30 دقيقة	27 ساعة و50 دقيقة	22 ساعة و43 دقيقة	268 ساعة و25 دقيقة
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	156 ساعة و20 دقيقة	80 ساعة و45 دقيقة	81 ساعة و25 دقيقة	96 ساعة و5 دقائق	89 ساعة و30 دقيقة	125 ساعة و35 دقيقة	629 ساعة و40 دقيقة
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	48 ساعة و40 دقيقة	17 ساعة و20 دقيقة	ساعة و25 دقيقة	26 ساعة و10 دقائق	41 ساعة و05 دقائق	52 ساعة و35 دقيقة	220 ساعة و15 دقائق
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	24 ساعة و40 دقيقة	22 ساعة	24 ساعة و40 دقيقة	20 ساعة و25 دقيقة	18 ساعة و20 دقيقة	21 ساعة و40 دقيقة	131 ساعة و45 دقيقة
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	180 ساعة و45 دقيقة	51 ساعة	97 ساعة و10 دقائق	126 ساعة و50 دقيقة	57 ساعة و45 دقيقة	72 ساعة و5 دقائق	585 ساعة و35 دقيقة
لجنة القطاعات الإنتاجية	84 ساعة و40 دقيقة	31 ساعة	54 ساعة و30 دقيقة	42 ساعة	36 ساعة	40 ساعة و30 دقيقة	288 ساعة و40 دقيقة
اجتماعات مشتركة بين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية		11 ساعة و30 دقيقة					11 ساعة و30 دقيقة
لجنة النظام الداخلي					13 ساعة		13 ساعة
المجموع	566 ساعة و46 دقيقة	242 ساعة و43 دقيقة	351 ساعة و43 دقيقة	369 ساعة	282 ساعة و30 دقيقة	335 ساعة و8 دقائق	2146 ساعة و50 دقيقة

عدد النصوص الموافق عليها (مشاريع ومقترحات القوانين، ومشاريع مراسيم القوانين)	2015 2016	2016 2017	2017 2018	2018 2019	2019 2020	2020 2021	المجموع
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	11	2	8	11	5	10	47
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	11	5	5	13	10	21	65
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	10	1	8	4	9	12	44
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	43	35	27	36	27	20	188
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	21	2	6	7	03	15	54
لجنة القطاعات الإنتاجية	16	01	07	08	06	18	56
لجنة النظام الداخلي	01				01		02
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية		01					01
المجموع	113	47	61	79	61	96	457

عدد التعديلات المقترحة على النصوص المحالة إلى اللجان الدائمة	2015 2016	2016 2017	2017 2018	2018 2019	2019 2020	2020 2021	المجموع
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	296	108	-	205	193	-	802
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	251	324	188	339	284	333	1719
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	149	-	97	-	120	152	518
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج			16	25			41
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	721	98	282	688	3	43	1835
لجنة القطاعات الإنتاجية	52	19	58	28	57	54	268
مشروع قانون درس بصفة مشتركة بين لجنتي العدل والتعليم (مشروع المناصفة)		87					87
لجنة النظام الداخلي	03			131			134
المجموع	1472	636	641	1416	657	582	5404

ثالثا: جلسات استماع اللجان الدائمة لأعضاء الحكومة:

اللجنة الدائمة	الموضوع	التاريخ
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	الدخول المدرسي والجامعي للموسم الدراسي 2018/2017.	الخميس 19 أكتوبر 2017
	الاستراتيجية الوطنية للشباب.	الأربعاء 1 نونبر 2017
	الوضعية الاجتماعية للعاملات والعمال الزراعيين وظروف عملهم وتنقلهم إلى أماكن عملهم بالضيعات الفلاحية، إثر حادثة السير التي أودت بحياة مجموعة من العاملات الزراعيات بالطريق الرابطة بين العرائش ومولاي بوسلهام الغرب وحادثتي أكادير وطنجة.	الإثنين 13 ماي 2019
	الإصلاح البيداغوجي الجامعي الجديد.	الأربعاء 15 يناير 2020
	أوضاع المهنيين داخل مؤسسة الضمان الاجتماعي ودورها في مواجهة التداعيات الاجتماعية التي أفرزتها جائحة كورونا كوفيد19-.	الأربعاء 17 يونيو 2020
	مناقشة موضوع وضعية الحالة الوبائية والإجراءات الصحية لما بعد رفع الحجر الصحي.	الثلاثاء 7 يوليوز 2020
	الإجراءات والتدابير الوقائية التي سترافق الدخول المدرسي والجامعي لسنة 2020/2021 وكذا مستجدات هذا الموسم في ظل إكراهات جائحة كورونا.	الخميس 27 غشت 2020
	مناقشة تقرير الزيارة الاستطلاعية التي قامت بها اللجنة حول الواقع الصحي بجهة درعة تافيلالت خلال الفترة الممتدة ما بين 1 إلى 7 يوليوز 2018.	21 يناير 2021
	مناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية حول الوضع الصحي بجهة فاس-مكناس بحضور وزير الصحة.	30 يونيو 2021
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين لتقديم الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2017.	الخميس 21 يوليوز 2016
	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين لتقديم عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018.	الخميس 27 يوليوز 2017

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين ولجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب حول موضوع نظام صرف الدرهم، بحضور السيد وزير الاقتصاد والمالية والسيد والي بنك المغرب.	الأربعاء 17 يناير 2018
	مناقشة العرض الذي قدمه وزير الاقتصاد والمالية ووالي بنك المغرب حول موضوع نظام صرف الدرهم، بحضور السيد والي بنك المغرب.	الإثنين 22 يناير 2018
	اجتماع مشترك مع لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول حصيلة تنفيذ الستة أشهر الأولى من قانون المالية والإطار العام لمشروع ميزانية 2019.	الخميس 19 يوليوز 2018
	مناقشة عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول حصيلة تنفيذ الستة أشهر الأولى من قانون المالية والإطار العام لمشروع ميزانية 2019.	الإثنين 23 يوليوز 2018
	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين ولجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب لتقديم عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول حصيلة تنفيذ الستة أشهر الأولى من قانون المالية والإطار العام لمشروع ميزانية سنة 2020.	الخميس 25 يوليوز 2019
	إخبار اللجنة بإحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية تحت اسم "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا Covid 19".	18 مارس 2020
	تدارس التدابيروالإجراءات ذات الطابع الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة لمواجهة جائحة كورونا.	الإثنين 11 ماي 2020
	تقديم الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021 من طرف السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.	الأربعاء 22 يوليوز 2020
	الاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، يهم إخبار اللجنة بخصوص إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى صندوق الاستثمار الاستراتيجي.	الثلاثاء 11 غشت 2020
	الاستماع ومناقشة عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة حول تنفيذ ميزانية سنة 2020، وإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021 والبرمجة الميزانياتية للثلاث سنوات القادمة.	الإثنين 28 شتنبر 2020

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	الاستماع لممثلي صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط لتقديم بعض البيانات التقنية المرتبطة بمقترحي قانونين يقضيان بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس النواب ونظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين.	الأربعاء 13 يناير 2021
	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين لتقديم عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول الإطار العام لإعداد قانون المالية للسنة الموالية 2022.	الأربعاء 28 يوليوز 2021
لجنة القطاعات الانتاجية	مناقشة حصيلة استراتيجية رؤية 2020 للسياحة وخطة الوزارة لإنعاش القطاع السياحي وتقوية تنافسية الفاعلين السياحيين وتسهيل ولوج الشركات السياحية للتمويل، وسياسة الوزارة للترويج للمنتوج المغربي وباقي المواضيع ذات الصلة.	02 ماي 2016
	دراسة موضوع تداعيات استيراد المواد الطاقية البديلة.	20 يوليوز 2016
	وضعية المكتب الوطني المغربي للسياحة.	25 يوليوز 2017
	وضعية الحرفيين التقليديين في ظل جائحة وباء كورونا.	16 يونيو 2020
لجنة الخارجية	اجتماع مشترك طارئ للجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان لتدارس مستجدات القضية الوطنية في ضوء الزيارة التي قام بها الأمين العام الأممي لمخيمات تندوف والمنطقة المغاربية وبعض الدول الافريقية.	11 مارس 2016
	تدارس موضوع الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي.	الإثنين 12 مارس 2018
	اجتماع مشترك للجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان لتدارس آخر تطورات القضية الوطنية بحضور السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والسيد وزير الداخلية.	الإثنين 01 أبريل 2018
	تدارس آخر مستجدات القضية الوطنية.	الثلاثاء 27 أبريل 2021

رابعا: المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية للجان الدائمة:

اللجان الدائمة	المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية واللقاءات الدراسية	تاريخها
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	المهمة الاستطلاعية للسجن المحلي لآيت ملول (2)	23 يناير 2018
لجنة الداخلية	المهمة الاستطلاعية للطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين مدينة مراكش وورزازات.	من 20 إلى 23 فبراير 2019
لجنة التعليم	مهمة استطلاعية حول واقع الصحة بجهة درعة تافيلالت.	من 1 إلى 7 يوليوز 2018
	مهمة استطلاعية حول الوضع الصحي بجهة فاس-مكناس.	الفترة الأولى: من 10 إلى 15 نونبر 2020 الفترة الثانية : من 6 إلى 12 دجنبر 2020 ملاحظة: نوقش التقرير العام الذي أنجزته اللجنة حول المهمة الاستطلاعية بحضور ممثل عن الحكومة في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 13 يوليوز 2021.
لجنة القطاعات الإنتاجية	زيارة ميدانية للاطلاع عن قرب على أهم المشاريع الفلاحية التي أطلقت في إطار مخطط المغرب الأخضر بكل من جهتي مراكش آسفي وسوس ماسة درعة.	أيام 4.5.6 أبريل 2018
لجنة الخارجية	زيارة ميدانية للمستشفى العسكري بالرباط.	17 مايو 2016
	زيارة ميدانية مشتركة بين لجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان للحزام الأمني بالأقاليم الجنوبية.	من 14 إلى 06 مارس2020
لجنتي الخارجية والداخلية	زيارة ميدانية لوفد برلماني مشترك عن لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية ولجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس المستشارين للمعبر الحدودي الكركرات.	من 17 إلى 19 دجنبر2020

خامسا: لقاءات دراسية وتشاورية:

اللجان الدائمة	الموضوع	التاريخ
اجتماع مشترك للجنة المالية والتخطيط والتنمية	الاستماع لعرض السيد الرئيس الأول للمجلس	الإثنين 23 يناير 2017
اجتماع مشترك للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	الأعلى للحسابات حول تقرير هذا المجلس المتعلق بالصندوق المغربي للتقاعد.	
اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب	لقاء تواصلي حول خلاصة الدراسة المنجزة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية المتعلقة بإعادة قراءة المدونة العامة للضرائب.	الأربعاء 25 أكتوبر 2017
اجتماع مشترك بين كل من لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، ولجنة الداخلية والجماعات الترابية	الاستماع لعرض السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بخصوص الدراسة التي أنجزها هذا المجلس حول «الرأسمال غير المادي عامل لخلق الثروة وتوزيعها المنصف.	الأربعاء 10 يناير 2018
اجتماع مشترك بين لجنة الفلاحة ولجنة المالية ولجنة التعليم ولجنة الداخلية ولجنة العدل	الاستماع لتقديم السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات للتقرير الموضوعاتي للمجلس حول «مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2015/2030».	الإثنين 29 أبريل 2019
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	يوم دراسي حول مشروع قانون رقم 45.18 يتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين.	الإثنين 20 يوليوز 2020
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	لقاء تشاوري مع السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان حول التقرير الوطني الجامع للتقارير 19،20،21 المتعلق بإعمال الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.	17 يوليوز 2019
	لقاء تشاوري مع السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان حول إعداد التقرير الدوري الجامع للتقريرين الخامس والسادس لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.	7 يناير 2020
	عرض ومناقشة «مشروع التقرير الأولي بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري».	22 يونيو 2021

اللجان المؤقتة:

لجان لتقصي الحقائق:

عملا بأحكام الفصل 67 من الدستور ومقتضيات القانون التنظيمي رقم 85.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، تقدّم مجموعة من أعضاء مجلس المستشارين بأربع طلبات ترمي إلى تشكيل لجان لتقصي الحقائق، وبعد القيام بالاجراءات المسطرية الضرورية المتمثلة في التثبت من توفر نصاب تقديم الطلب الذي هو «ثلث أعضاء المجلس»، وإشعار السيد رئيس الحكومة بالطلب داخل أجل ثلاثة أيام على أبعد تقدير، وانتظار أجل الجواب من لدن هذا الأخير، باشر المجلس مسطرة تأليف هذه اللجان النيابية من كافة الفرق والمجموعات المكونة له، ووضع رهن إشارتها الامكانات البشرية والوسائل المادية للقيام بمهمتها، بحيث تمكنت ثلاث لجان منها من إنجاز تقارير عن المواضيع المعنية بها، بعد إجرائها لمجموعة من جلسات الاستماع وقيامها بدراسة عدد من الوثائق والملفات، بل وأحيانا القيام بزيارات ميدانية للاطلاع عن كثب على معطيات إضافية ودقيقة.

ويلخص الجدول التالي طلبات تشكيل لجان التقصي خلال ولاية مجلس المستشارين 2015 - 2021، ومآلها:

الموضوع	تاريخ تقديم طلب تشكيل لجنة التقصي	عدد الموقّعين على الطلب	تاريخ تقديم ومناقشة تقرير لجنة التقصي
وضعية الصندوق المغربي للتقاعد.	23 يونيو 2016	45 عضوا	عرض ومناقشة المجلس تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها حول الصندوق المغربي للتقاعد بتاريخ 13 و15 مارس 2017، في إطار دورة استثنائية بطلب من أعضاء المجلس، تطبيقا للأجل المحدد في المادة 17 من القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير لجان تقصي الحقائق.
ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.	15 يوليوز 2016	42 عضوا	تقديم ومناقشة تقرير لجنة التقصي أمام الجلسة العامة يومي 17 و18 يونيو 2018.
وضعية المكتب الوطني المغربي للسياحة.	3 غشت 2016	47 عضوا	تقديم ومناقشة تقرير لجنة التقصي أمام الجلسة العامة يومي 17 و18 يونيو 2018.
مآل الاتفاقية الجماعية الموقعة بتاريخ 17 فبراير 1998 والبرنامج الاقتصادي المصاحب لها، المرتبطين بإغلاق شركة مفاحم المغرب بجرادة وتصفية ممتلكاتها، وعلاقة ذلك بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة.	16 يناير 2018	41 عضوا	أعلن مكتب المجلس في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 28 ماي 2019 عن حل اللجنة، لتعذر إيداع تقريرها في الأجل المحدّد بموجب المادة 16 من القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق.

اللجان المؤقتة المكلفة بالمراقبة الداخلية:

تطبيقا لأحكام النظام الداخلي لمجلس المستشارين المتعلقة بتشكيل لجنة مؤقتة لفحص صرف ميزانية مجلس المستشارين، تمكن المجلس من تشكيل هذه الآلية الداخلية للمراقبة لثلاث مرات، أودعت اثنتان منها تقاريرها لدى مكتب المجلس، في حين تعذر على اللجنة الثالثة استكمال أشغالها في الأجل المحدد بموجب النظام الداخلي، لتزامنها مع ظروف الحجر الصحي المعلن في إطار تطبيق حالة الطوارئ الصحية.

وقد مثلت أشغال هذه اللجان والوثائق المنبثقة عنها رصيدا هاما لتجويد التدبير الإداري والمالي للمجلس، بحيث تم الأخذ بعدد من التوصيات والملاحظات المعبر عنها في إطار هذه اللجان المؤقتة.

وبجانب هذه اللجان، ينص النظام الداخلي لمجلس المستشارين المؤرخ في مارس 2020 على صنف جديد من الهيئات المؤقتة المتمثلة في المجموعات الموضوعاتية، التي تصنف هي الأخرى إلى صنفين مختلفين، تتعلق الأولى منهما بالتحضير للجلسات السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية التي تشكل بالضرورة في مستهل كل سنة تشريعية لدراسة المحور المختار للجلسات المذكورة، وعلى أساس التمثيل النسبي وتخصص الأعضاء المشكلين للمجموعة للمقاربة بالكفاءة المطلوبة لمواضيع التقييم، في حين يعتبر الصنف الثاني من هذه المجموعات المؤقتة وسيلة يلجأ إليها المجلس كلما دعت الحاجة إلى ذلك، لتناول مواضيع تدخل ضمن اختصاص لجنتين أو أكثر. وقد تم تشكيل لجنة من هذا الصنف في السنة التشريعية الأخيرة من ولاية المجلس 2020-2021 حول إصلاح التغطية الاجتماعية.

ونظرا لكون العمل الذي تقوم به هذه المجموعات المؤقتة أقرب إلى تقييم السياسات العمومية، فإن الفقرة الموالية ستقدم صورة ملخصة عن العمل الذي قامت به خلال ولاية المجلس.

المعالم البارزة للحصيلة
خلال ولاية مجلس المستشارين 2015-2021
على مستوى تقييم السياسات العمومية

ملخص حصيلة مجلس المستشارين
في مجال تقييم السياسات العمومية

تعتبر وظيفة تقييم السياسات العمومية إحدى أهم الآليات التي منحتها الوثيقة الدستورية لـ 29 يوليوز 2011 للمؤسسة التشريعية، وذلك بمقتضى الفصلين 70 و 101 من الدستور. وقد حقق مجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2015-2021 تراكما هاما على هذا المستوى، طبقا للمقتضيات الدستورية ذات الصلة، وباستثمار إمكانياته الذاتية، بهدف الإسهام في حسن تدبير الفعل العمومي انطلاقا من استخدام آليتي التشخيص والتقييم للسياسات العمومية، اللتان تشكلان أداة التدخل الرئيسة للحكومات لقياس مدى فعالية وجدوى السياسات المعتمدة بناء على مؤشرات أداء واضحة.

كذلك، حاول المجلس المحافظة على انتظامية عقد الجلسات العامة السنوية المخصصة للتقييم، بحيث تمكن خلال الفترة المذكورة من تحضير أربع جلسات سنوية تناولت مجموعة من المواضيع، ويتعلق الأمر بموضوع إنتاج الثروة، المرفق العمومي، الاستراتيجية الوطنية للماء، ثم السياسات العمومية حول التشغيل.

وهكذا، ففي السنة التشريعية 2015 - 2016، بادر مجلس المستشارين بعد انتخابه في صيغته الجديدة الى القيام بأول تمرين في هذا الخصوص خلال دورة أبريل 2016، يوم الجمعة 5 غشت 2016، من خلال عرض تقرير المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، ومناقشته مع أعضاء الحكومة المعنيين بنتائج المخططات الإستراتيجية التي تم الاشتغال عليها، والمتمثلة في :

- مخطط المغرب الأخضر؛
- مخطط التسريع الصناعي؛
- استراتيجية المغرب الرقمي؛
- مخطط الطاقات المتجددة؛
- المخطط الأزرق للسياحة.

كما اشتغل المجلس خلال السنتين 2016 - 2017 و2017 - 2018 على موضوع السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، بحيث تم حصر محاور الدراسة بالرهانات والتحديات التي تمثلها السياسات العمومية للتأهيل الاجتماعي والاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، وتنامي ولوج المواطنين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وفي هذا الإطار، تم اختيار قطاعات الصحة، التعليم، والمراكز الجهوية للاستثمار، لما لها من دور حيوي ومهم في حياة السكان والاقتصاد الوطني، ولما تسعى المراكز المذكورة إلى تحقيقه من أهداف تتعلق أساسا بالمساعدة في إنشاء المقاولات ودعم الاستثمار.

وقد تناولت المجموعة الموضوعاتية دراسة كل قطاع من القطاعات السالفة الذكر، انطلاقا من المعايير التالية:

- حكامة القطاع ؛
- البنية التحتية؛
- الموارد البشرية؛
- اختيار سياسة نموذجية في القطاع؛
- خريطة الخدمات المقدمة.

ولأن عمل المجموعة الموضوعاتية يتجاوز الرصد والتشخيص إلى التحليل ومحاولة تحديد مكامن النجاعة أو التعثر في تنفيذ السياسات العمومية المراد تقييمها، فقد كان لابد أن يوازي عمل هذه المجموعة الموضوعاتية رصد وتتبع أثر هذه السياسات على أرض الواقع من خلال تنظيم زيارات ميدانية ومهام استطلاعية تمكن من المقارنة بين المعبّر عنه والمنجز منه، مما اقتضى إرجاء تقديم ومناقشة تقريرها إلى السنة التشريعية الموالية 2017 - 2018 في الجلسة العامة المنعقدة يوم الإثنين 11 فبراير 2019.

وخلال السنة التشريعية الثالثة، اختار المجلس الاستراتيجية الوطنية للماء كموضوع للتقييم، اعتبارا للرهانات التي أصبحت تطرحها الموارد المائية بمختلف تنويعاتها، التي ما فتئت تتضاءل بسبب تغير المناخ، ضعف تثمين استخدام المياه في الزراعة، والاستغلال المفرط لاحتياطيات المياه الجوفية.

ولتعزيز الإنجازات ورفع التحديات المقبلة، تضمنت الاستراتيجية المذكورة ست محاور أساسية، وهي كالآتي:

- تدبير الطلب وتنمية الموارد المائية؛

- تدبير وتطوير هذا العرض؛

- المحافظة على موارد المياه والوسط الطبيعي والمناطق الهشة؛

- الحد من المخاطر الطبيعية المتعلقة بالمياه والتأقلم مع تغيرات المناخ؛

- مواصلة الإصلاحات التنظيمية والمؤسساتية ؛

- تحديث أنظمة المعلومات وتقوية القدرات والوسائل.

وعلى ضوء مداولات المجموعة الموضوعاتية المعنية، تم اعتماد مقاربة منهجية تتوخى:

أولا: اعتماد الفترة 2009 - 2019 لتقييم تنزيل الإستراتيجية الوطنية للماء؛

ثانيا: اعتماد المحاور الستة الكبرى للإستراتيجية كموضوع للتقييم؛

ثالثا: تملك الرصيد الوثائقي المتعلق بقطاع الماء عموما، والإستراتيجية الوطنية للماء على وجه الخصوص، من خلال الاستثمار في محاضر العمل الرقابي للبرلمان بمجلسيه، التشريعات القانونية، التقارير الوطنية والدولية، الدراسات والأبحاث العلمية، ...؛

رابعا: اعتماد برنامج للزيارات الإستطلاعية، الميدانية، والمقابلات مع مختلف الجهات للوقوف على مدى تحقق أهداف الإستراتيجية؛

خامسا: الاستماع للمسؤولين عن القطاعات المعنية بالماء، وكذا عقد لقاءات مع فعاليات المجتمع المدني والهيئات المهنية وخبراء في المجال؛

سادسا: اعتماد برنامج للإطلاع على التجارب المقارنة الناجحة بغية استلهام توصيات عملية وذات فاعلية.

وقد تمت إحاطة عملية التقييم انطلاقا من معالجة إشكالية محورية تتعلق بمدى اعتماد المقاربة التشاركية والحقوقية في وضع الإستراتيجية الوطنية للماء، وتنزيل الحكومات المتعاقبة لمحاور الإستراتيجية وفق التوقعات المنتظرة، تجليات مظاهر عدم تحقيق أهداف الإستراتيجية، والآثار السوسيو - اقتصادية والسوسيو- اجتماعية المترتبة عن تطبيق الإستراتيجية الوطنية للماء.

وبعد سلسلة من اللقاءات وجلسات العمل، أصدرت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة جملة من التوصيات لتثمين وإغناء مرتكزات المخطط الوطني للماء 2020 - 2050، وتمت مناقشة مختلف هذه المعطيات والتوصيات مع أعضاء الحكومة المعنيين مباشرة بالملف في الجلسة العامة

ليوم الثلاثاء 09 فبراير 2021، وذلك بعد التأجيل الذي استوجبته ظروف مواجهة انتشار جائحة كورونا في دورة أبريل 2020.

وبالنسبة للسنة الأخيرة من ولاية مجلس المستشارين 2015-2021، فقد تم، في هذا الباب، تشكيل لجنة موضوعاتية جديدة مكلفة بالإعداد للجلسة السنوية 2020-2021، حول تقييم السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل، في رغبة لمواكبة التحديات القائمة على هذا المستوى، لا سيما في السياق المرتبط بتداعيات الأزمة الصحية غير المسبوقة ومتعددة الأبعاد التي يعيشها العالم منذ ظهور جائحة كوفيد - 19 في نونبر 2019، والتي كانت لها انعكاسات بالغة على صحة المواطنين وعلى الاقتصاد الوطني، وتأثر سوق الشغل خصوصا بالنسبة للقطاع الخاص والقطاع غير المهيكل، مما طرح عدة تحديات اجتماعية بالأساس، نتيجة للعواقب الوخيمة الناجمة عن التوقف الكلي أو الجزئي للأنشطة الاقتصادية الوطنية، خاصة الاختلالات في سلاسل الإنتاج والقيود على حركة اليد العاملة وعلى السفر وإغلاق الحدود.

وقد عملت المجموعة الموضوعاتية المعنية على تفحص برامج الحكومات المتعاقبة خلال الفترة ما بين 2012 - 2021، وما تضمنته من إجراءات ومبادرات تسعى لمعالجة إشكالية التشغيل، واستراتيجيات تنزيلها، من خلال الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015 - 2025 أو المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل (2017 - 2021).

ولمحاولة رصد مكامن القوة والضعف في تنزيل سياسات التشغيل، اعتمدت المجموعة الموضوعاتية منهجية عمل استندت على المؤشرات الاتية:

- تتبع معدلات مناصب الشغل وتحليلها واستنتاج دالتها الإحصائية والإجرائية وأثرها على الاقتصاد الوطني؛

- الوقوف على التباينات الجهوية بخصوص ملف التشغيل والبطالة والنقص في اليد العاملة؛

- رصد تطور مؤشرات الحكامة، من خلال الوقوف على اللجن والهيئات المحدثة في هذا الشأن واختصاصاتها في مجال الحكامة التي تعتمدها وزارة التشغيل كمقياس للتتبع والتدبير مع المواكبة للقوانين المؤطرة لها.

المحور الثاني: الحصيلة التفصيلية لأنشطة مجلس المستشارين في مجال المراقبة وتقييم السياسات العمومية

1 - السنة التشريعية 2015 - 2016:

أولا : ملخص حصيلة العمل الرقابي

بالإضافة إلى وظيفته التشريعية، أَوْفَى مجلس المستشارين بمهام مراقبة العمل الحكومي على نحو جعل المجلس في قلب المجتمع بكل ما يخترقه ويعتمل فيه من مشاكل وانشغالات وهواجس وتطلعات مشروعة نحو أوضاع وشروط معيشية أفضل. فقد مكنت آليات الرقابة المخولة دستوريا، سيما الأسئلة الشفهية والكتابية والجلسات الشهرية الخاصة بالأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، من عرض هموم المواطنين ومشاكلهم الوطنية والجهوية والمحلية وكبريات القضايا المتعلقة بتطلعات الرأي العام.

وبخصوص المبادرات الرقابية للسنة التشريعية 2015-2016، فقد اتسمت بالتنوع والتعدد، وفق ما تسمح به المقتضيات القانونية ذات الصلة، والتي يمكن الإشارة إليها كالتالي:

1 - الأسئلة الشفوية :

- بلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال السنة التشريعية الأولى 1481 سؤالا؛

- عدد الأسئلة التي كانت موضوع جواب خلال الجلسات الأسبوعية: 481 سؤالا (مع مراعاة أن مكتب المجلس حدّد 20 سؤالا كعدد أقصى للأسئلة خلال كل جلسة)؛

الدورة	عدد الأسئلة الشفهية المطروحة	عدد الأسئلة الشفهية المبرمجة
دورة أكتوبر 2015	822	217
الفترة الفاصلة	250	00
دورة أبريل 2016	402	264
الفترة الفاصلة	07	00
المجموع	1481	481

وبالرجوع إلى أهم القضايا التي تناولتها جلسات الأسئلة الشفهية، وبحكم طبيعة المرحلة الانتقالية لعمل المجلس خلال الأسابيع الأولى لافتتاح المجلس لدورته الخريفية من السنة التشريعية الأولى، تم في بداية الأمر عقد جلسات استثنائية بالتنسيق مع الحكومة، خصصت لمناقشة محاور آنية تحظى باهتمام الرأي العام، وبعد تكوين رصيد من الأسئلة واستيفاء الأجل الدستوري للجواب، اتسمت جلسات الأسئلة بعرض مجموعة هامة من الأسئلة من قبيل: برنامج الخدمة الصحية الوطنية، إستراتيجية الحكومة لإصلاح التعليم العالي، النظام الجديد لتسعيرة وفوترة الماء والكهرباء، احتجاجات الأساتذة المتدربين بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين، مشروع المرسوم القاضي بإعادة انتشار موظفي الإدارات والمؤسسات العمومية، مشروع قانون الصحافة والنشر، أزمة شركة سامير، تحرير أسعار المحروقات، قرار المحكمة الأوروبية بإلغاء اتفاقية الفلاحة والصيد البحري المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، برنامج الحكومة لمحاربة الفساد في الإدارة العمومية.

توزيع الأسئلة الشفهية المطروحة حسب المجالات القطاعية:

غطّت الرقابة خلال جلسات الأسئلة الإحدى والثلاثون التي عقدها المجلس، 33 قطاعا حكوميا من أصل 37 المشكلة للحكومة، وتوزعت مواضيعها على المجالات التالية:

- القطاع الاقتصادي بنسبة (31%) من مجموع الأسئلة،
- القطاع الاجتماعي بنسبة (30%)،
- قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (22%)،
- المجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة (12%)،
- قطاع الشؤون الخارجية بنسبة (04 %).

تعهدات أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية:

- تم رصد 14 التزاما خلال الدورتين الأولى والثانية، همت بالأساس: الخدمة الصحية الوطنية، النظام الجديد لتسعيرة وفوترة الماء والكهرباء، تقليص وفيات الأمهات والمواليد خصوصا في المناطق المهمشة، التشغيل، إحداث داخليات جديدة، برنامج الحكومة لمحاربة الفساد في الإدارة العمومية، الأوضاع الاجتماعية للصناع التقليديين، غياب المرافق العمومية في المدن الجديدة، مآل الطريق السيار آسفي الجديدة، معايير تفويت الوعاء العقاري الغابوي، محاربة زحف الرمال حماية للواحات، إحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الجماعات الترابية، الخدمات الصحية بجهة فاس مكناس وأقاليمها التسعة.

2 - الأسئلة الكتابية:

- بلغ عدد الأسئلة الكتابية المطروحة خلال السنة التشريعية الأولى: 438 سؤالا كتابيا.
- بلغ عدد الأسئلة الكتابية التي كانت موضوع جواب 174 سؤالا منها.

الدورة	الأسئلة الكتابية المطروحة	الأسئلة الكتابية المجابة
دورة أكتوبر 2015	165	12
الفترة الفاصلة	66	59
دورة أبريل 2016	204	75
الفترة الفاصلة	03	28
المجموع	438	174

3 - الجلسات الشهرية لمناقشة الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة:

عقد المجلس خلال السنة التشريعية 2015 - 2016 أربع جلسات شهرية لمناقشة الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة التي يتولى الإجابة عنها السيد رئيس الحكومة، خصصت لمناقشة المحاور التالية:

الدورة	التاريخ	محور الجلسة الشهرية
أكتوبر 2015	01 دجنبر 2015	محور الجلسة: حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية
	12 يناير 2016	المحور الأول: السياسة الطاقية في علاقتها مع مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخي (cop 22) المحور الثاني: الحوار الاجتماعي.
دورة أبريل 2016	31 ماي 2016	المحور الأول: تنمية المناطق القروية والجبلية في ضوء الحكامة الجهوية. المحور الثاني: تحديات المبادلات بين المغرب والاتحاد الأوروبي.
	19 يوليوز 2016	المحور الأول: آفاق إصلاح قطاع التربية والتكوين المهني ومدى استجابته للمتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني وتطلعات الشباب المغربي. المحور الثاني: تدبير السياسة العمومية في مجال الدين الخارجي وأثره على الاستثمار العمومي والرهانات الجهوية.

وبصفة عامة، توزعت الجلسات العامة المنعقدة في السنة التشريعية الأولى كما يلي:

الجلسات العامة	دورة أكتوبر 2015		الدورة الاستثنائية	دورة أبريل 2016		مجموع السنة التشريعية	
	عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها		عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها	عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها
جلسات الأسئلة الشفوية	14	24 ساعة و26 دقيقة	جلسة 12 مارس 2016 للاستماع إلى تصريح السيد رئيس الحكومة بخصوص آخر مستجدات القضية الوطنية، بطلب من كافة أعضاء مجلس النواب وكافة أعضاء مجلس المستشارين	17	30 ساعة و42 دقيقة	31	55 ساعة و08 دقائق
جلسات التشريع	13	20 ساعة و53 دقيقة		13	10 ساعات و6 دقائق	26	30 ساعة و59 دقيقة
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة	02	5 ساعات و46 دقيقة		02	5 ساعات و27 دقيقة	04	11 ساعة و13 دقيقة
الجلسات المخصصة لتقديم ومناقشة تقارير المؤسسات والهيئات المشار إليها في الدستور (ف. 148 و 160)	--	----		02	3 ساعات و52 دقيقة	02	3 ساعات و52 دقيقة
جلسة مخصصة لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها (ف. 101 من الدستور)	--	----		01	3 ساعات و23 دقيقة	01	3 ساعات و23 دقيقة
جلسات مختلفة	04	7 ساعات و35 دقيقة		03	3 ساعات و24 دقيقة	07	10 ساعات و59 دقيقة
المجموع	33	58 ساعة و40 دقيقة	3 ساعات و05 دقائق	38	56 ساعة و54 دقيقة	72	118 ساعة و19 دقيقة

الحصيلة الاجمالية لأشغال اللجان الدائمة:

اللجان الدائمة	عدد اجتماعات اللجان الدائمة	مجموع ساعات الاجتماعات	عدد النصوص الموافق عليها (مشاريع ومقترحات القوانين، ومشاريع مراسيم القوانين)	عدد التعديلات المقدمة حول النصوص المحالة على اللجنة
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	30	71 ساعة و41 دقيقة	11	296
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	35	156 ساعة و20 دقيقة	11	251
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	23	48 ساعة و40 دقيقة	10	149
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	09	24 ساعة و40 دقيقة	43	--
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	55	180 ساعة و45 دقيقة	21	721
لجنة القطاعات الإنتاجية	31	84 ساعة و40 دقيقة	16	52
اجتماعات مشتركة بين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	--	--	01	--
لجنة النظام الداخلي	--	--	--	03
المجموع	183	566 ساعة و46 دقيقة	113	1472

جلسات استماع اللجان الدائمة لأعضاء الحكومة:

اللجنة الدائمة	الموضوع	التاريخ
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين لتقديم الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2017.	21 يوليوز 2016
لجنة القطاعات الإنتاجية	مناقشة حصيلة استراتيجية رؤية 2020 للسياحة وخطة الوزارة لإنعاش القطاع السياحي وتقوية تنافسية الفاعلين السياحيين وتسهيل ولوج الشركات السياحية للتمويل، وسياسة الوزارة للترويج للمنتوج المغربي وباقي المواضيع ذات الصلة.	02 ماي 2016
	دراسة موضوع تداعيات استيراد المواد الطاقية البديلة.	20 يوليوز 2016
لجنة الخارجية	اجتماع مشترك طارئ للجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان لتدارس مستجدات القضية الوطنية في ضوء الزيارة التي قام بها الأمين العام الأممي لمخيمات تندوف والمنطقة المغاربية وبعض الدول الإفريقية.	11 مارس 2016

الزيارات الميدانية للجان الدائمة:

اللجنة الدائمة	المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية واللقاءات الدراسية	تاريخها
لجنة الخارجية	زيارة ميدانية للمستشفى العسكري بالرباط.	17 مايو 2016

ثانيا: تقييم السياسات العمومية

عقد مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2015-2016 الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، وهي الجلسة الثانية من نوعها في ظل أحكام دستور 2011، وقد عرض خلالها تقرير المجموعة الموضوعاتية المختصة، والذي تمت مناقشته مع أعضاء الحكومة بخصوص المخططات الإستراتيجية المتعلقة بمخطط المغرب الأخضر، ومخطط التسريع الصناعي، واستراتيجية المغرب الرقمي، ومخطط الطاقات المتجددة، والمخطط الأزرق للسياحة.

وقد انكبت المجموعة الموضوعاتية المذكورة على معالجة موضوع هذه الجلسة السنوية عبر تحديدها محاور الاشتغال السابقة الذكر، وفق عناصر التقييم، تمثلت في:

- تحديد الإطار الزمني الخاص بكل مخطط؛
- عرض الخطوط العريضة للمخطط؛
- استعراض الوسائل والإمكانيات الموجودة؛
- قياس أثرها على التشغيل والتعليم واللوجيستيك والحكامة.

ومعلوم بأن موضوع خلق الثروة وحسن تدبيرها والعدالة في توزيعها، شكل على مرّ التاريخ، انشغالا أساسيا للفلاسفة والمفكرين وعلماء الاقتصاد وأهل السياسة، في سياق مسعاهم للبحث عن أنجع الوسائل وآليات الحكم لضمان ذلك المبتغى، باعتبار أن تقدم الدول وتلبية حاجيات مواطنيها رهين بمقدار الثروة التي تنتجها وبكيفية توزيعها.

وتبرز الثروة المادية كعنوان بارز يعكس واقع التقدم في الدول، والتي تسعى جاهدة لاعتماد أشكال التدبير التي بمقدورها التوظيف الأمثل للموارد المتاحة، بغية الحصول على أعلى مستويات المردودية، ولعل أبرز ما توصل إليه علم التدبير الحديث في هذا الصدد هو اعتماد المخططات الإستراتيجية التي تمكن من مواكبة مسار التنفيذ بدقة، وكذا قياس مدى نجاعتها وفقا لمؤشرات مضبوطة.

وقد عملت بلادنا في سياق تحديث المنظومة التدبيرية للشأن العام على اعتماد عدد من المخططات في مجموعة من المجالات الحيوية التي تنتج الثروة.

ونظرا للأهمية التي تمثلها هذه الاستراتيجيات فقد وقع الاختيار على خمس استراتيجيات أساسية، وهي: المخطط الأخضر، الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، المغرب الرقمي، الطاقات المتجددة، المخطط الأزرق ورؤية 2020. وذلك من أجل محاولة رصد مدى استجابتها لمتطلبات التنمية، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أدمجت الخلاصات والتوصيات في تقرير المجموعة الموضوعاتية، الذي عرض ونوقش في الجلسة السنوية مع القطاعات الحكومية المعنية، والتي عمد البعض منها إلى موافاة الرئاسة بمعطيات إضافية مكتوبة حول المخططات السالفة الذكر، والتي نشرت جميعها في محضر الجلسة السنوية المنشور في نشرة المداولات الرسمية للمجلس.

2 - حصيلة السنة التشريعية 2016-2017

تأثرت حصيلة أشغال مجلس المستشارين للسنة التشريعية 2017/2016 خاصة في دورة أكتوبر 2016 التي أعقبت الانتخابات التشريعية للسابع من أكتوبر 2016 بتعثر مشاورات تشكيل الحكومة، وكون الحكومة الموجودة مكلفة بتصريف الأمور الجارية، مقيدة تصرفاتها بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 47 من الدستور، والمادة 37 من القانون التنظيمي رقم 65.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة، مما جعل الاختصاص التشريعي للمجلس مكبلا خلال الدورة الأولى بانتظار تعيين حكومة جديدة من قبل جلالة الملك، وتنصيبها من قبل مجلس النواب.

أولا : ملخص حصيلة مراقبة العمل الحكومي

خلال دورة أكتوبر 2016 لم يعقد خلالها المجلس أي جلسة للأسئلة الشفهية بسبب تعثر مشاورات تشكيل الحكومة، استأنف المجلس دوره الرقابي، على إثر تنصيب الحكومة الجديدة برئاسة السيد سعد الدين العثماني، بحيث عقد 14 جلسة للأسئلة الشفهية، تم التركيز خلالها على أسئلة وقضايا محورية تحظى باهتمام الرأي العام الوطني.

وفي مقابل الأسئلة الشفهية، تم التوصل أيضا بعدد من الأسئلة الكتابية، كما عقد المجلس ثلاث جلسات شهرية خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، إضافة إلى العمل الرقابي للجان الدائمة والمتمثل في طلبات الزيارات الميدانية والمهام الاستطلاعية، وطلبات الاستماع إلى أعضاء الحكومة، وكذا أشغال لجنة لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد.

1 - أشغال الجلسات العامة:

تميزت حصيلة أشغال الجلسات العامة لمجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2017-2016 بعقد 41 جلسة عامة، توزعت كما يلي:

- 4 جلسات عامة خلال دورة أكتوبر 2016؛
- جلستين عامتين خلال الدورة الاستثنائية لمارس 2017 (مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق

حول الصندوق المغربي للتقاعد)؛

- 35 جلسة عامة في دورة أبريل 2017.

بالإضافة إلى الجلسات التشريعية والرقابية المتعلقة بالأسئلة الشفهية، تناولت الجلسات العامة خلال هذه السنة التشريعية على الخصوص:

- تقديم ومناقشة البرنامج الحكومي؛

- تقديم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2017؛

- الاستماع إلى عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية ومناقشته بحضور أعضاء من الحكومة.

- الحصيلة الإجمالية لأشغال الجلسات العامة:

الجلسات العامة	عدد الجلسات المنعقدة	المدة الزمنية
جلسات الأسئلة الشفوية	14	29 ساعة و14 دقيقة
جلسات التشريع	10	15 ساعة و11 دقيقة
الجلسات الخاصة	08	12 ساعة و43 دقيقة
الجلسات المشتركة مع مجلس النواب	04	3 ساعات و51 دقيقة
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة	03	9 ساعات و43 دقيقة
جلسات مناقشة تقارير لجن تقصي الحقائق	02	3 ساعات و45 دقيقة
المجموع	41	74 ساعة و40 دقيقة

2 - الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة:

عقد المجلس ثلاث جلسات شهرية (03) خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور.

- الجلسة الأولى، تناولت محورين:

- نجاعة سياسات التشغيل ومحاربة الفقروحماية القدرة الشرائية للمواطنين؛

- استراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية.

- الجلسة الثانية، تناولت محورين:

- إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة؛

- السياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال.

- الجلسة الثالثة، تناولت محورين :

- حصيلة السياسات العمومية المتعلقة بمغاربة العالم؛

-التقائية السياسات العمومية وأثرها على تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية.

3 - جلسات الأسئلة الشفهية:

بعد دورة أكتوبر 2016 التي لم يعقد خلالها المجلس أي جلسة بسبب تعثر مشاورات تشكيل الحكومة، استأنف المجلس دوره الرقابي، على إثر تنصيب الحكومة الجديدة برئاسة السيد سعد الدين العثماني، بحيث عقد خلال دورة أبريل 2017، أربعة عشر جلسة للأسئلة الشفهية، تم التركيز خلالها على أسئلة وقضايا محورية تحظى باهتمام الرأي العام من قبيل: مقاربة الحكومة في تدبير الاحتجاجات الاجتماعية بعدد من المدن المغربية ولاسيما بإقليم الحسيمة، تغيير نظام صرف الدرهم المغربي، حصيلة الموسم الفلاحي، السياسة الحكومية في مجال التشغيل، وضعية الطرق بالعالم القروي، تحسين مناخ الأعمال، حصيلة المخطط الأزرق 2020، التدبير المفوض ...

- الحصيلة العامة للأسئلة الشفوية:

- بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتبقاة من الدورات السابقة دون برمجة: 993 سؤالا شفهيا.

- أضيف إلى المجموع السابق الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترات الفاصلة بين الدورتين ودورة أبريل 2017 بما مجموعه 828 سؤالا؛

- أجابت الحكومة على 242 منها خلال 14 جلسة عامة، من ضمنها 51 سؤالا آنيا و191 سؤالا عاديا.

الدورة	عدد الأسئلة الشفهية المطروحة	عدد الأسئلة الشفهية المبرمجة
دورة أكتوبر 2016	--	--
الفترة الفاصلة	88	--
دورة أبريل 2017	661	242
الفترة الفاصلة	79	--
المجموع	828	242

- توزيع الأسئلة الشفوية المطروحة حسب المجالات القطاعية:

- المجال الاقتصادي: حوالي (33%)
- المجال الاجتماعي: (27%)
- مجال الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية: (24%)
- المجال الحقوقي والإداري والديني: (13%)
- مجال الشؤون الخارجية: (03%)

تعهدات أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية:

دورة أبريل 2017: تم رصد 41 التزاما من القطاعات الحكومية التالية: الداخلية، إعداد التراب الوطني والتعميروالإسكان وسياسة المدينة، الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، الصحة، التجهيز والنقل واللوجيستيك، الشغل والإدماج المهني، إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، العلاقات مع البرلمان، التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، حقوق الإنسان، الثقافة والاتصال، الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، كتابة الدولة المكلفة بالماء.

وتمحورت أهم الالتزامات حول النقط التالية:

- مراجعة المرسوم 2.92.832 خصوصا في الشق المتعلق بتحديد المساحة الدنيا، بالتشاور مع المعنيين بالأمر ورؤساء الجماعات.

- إنتاج 600 وثيقة تعمير خلال 5 سنوات بمعدل 120 وثيقة تعمير في كل سنة.

- توقيع عقد برنامج يتضمن التزامات من جانب المكتب الوطني للكهرباء تخص الترشيد، الاستثمار، ومراجعة منظومة نقل الكهرباء والماء، مقابل التزام الدولة بدعم هذا البرنامج ماليا ب 50 % تقريبا؛ وإعادة النظر في طريقة التوزيع التي ستصبح جهوية عوض محلية؛ ثم مراجعة التعريفة لتمكين الفقراء من أداء ثمن أقل من كلفة الإنتاج؛

- مواجهة تغيبات الأطر الإدارية والتربوية بكل مسؤولية من خلال إدراج آلية خاصة بتدبير الزمن المدرسي في منظومة «مسار»، تمكن من تتبع غياب التلاميذ والأساتذة والأطر الإدارية على حد سواء، وتكثيف الزيارات التفقدية للمؤسسات التعليمية لرصد التغيبات غير المبررة.

- الانكباب على دعم أسطول النقل المدرسي، والرفع من عدد المستفيدين منه، والسعي إلى الرفع من عدد المدارس الجماعاتية خلال السنوات المقبلة، مع الالتزام بتوفير النقل المدرسي كشرط أولي قبل إنجاز أي مؤسسة.

- فتح الفرصة أمام القطاع الخاص للاستثمار في مجال الإقامات الطلابية بحوالي 7000 سرير جديد.

- الالتزام بتوحيد عملية التنقيط ما بين المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

- إخضاع الأساتذة المتعاقدين لتكوين بيداغوجي لمدة شهر،

- التزام بضمان مبدأ الاستقرار في الشغل.

- تكوين عدد من مستشاري التشغيل في مجال التوجيه والمساعدة وإرشاد الأشخاص في وضعية إعاقة، والسهر على تطبيق المرسوم الذي ينص على تخصيص مباريات خاصة بهذه الفئة تفعيلا للالتزام الحكومي بالقانون المالي لسنة 2017.

- الالتزام بمأسسة وفتح الحوار الاجتماعي بعد استكمال الحوارات القطاعية؛ ودعوة المركزيات النقابية للاتفاق على منهجية ودورية الاجتماعات؛ وبلورة ميثاق اجتماعي.

- الالتزام بمراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية بمشاركة كافة الفرقاء الاجتماعيين المعنيين.

- إصدار مرسوم يتعلق بكيفية تلقي ملاحظات وشكايات واقتراحات المرتفقين وكيفية معالجتها، ومرسوم يقضي بإنشاء ومأسسة اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد.

- وضع برنامج تنموي مندمج متعدد الأبعاد يهم التنمية المجالية لإقليم الحسيمة بين2015 و2019 والذي أطلق عليه اسم «الحسيمة منارة المتوسط» بغلاف مالي قدره 6.5 مليار درهم.

- إعداد سجل اجتماعي موحد يمكن من تقييم الأسر حسب مستواها السوسيو اقتصادي.

- تخصيص 220 مليار سنتيم لكهربة حوالي 1200 دوار خلال سنوات 2017 و2018 و2019.

-العمل على توفير سبعة مراكز نموذجية للطمر والتثمين والفرز خلال الفترة ما بين 2017-2021.

- إنجاز 30 سد في أفق 2030، وبناء 15 سد كبير ما بين 2017-2021، بمعدل 3 سدود كبرى في السنة، مع إنجاز 10 سدود صغرى في السنة.

- إعداد مشروع قانون حول إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

- إخراج العديد من القوانين وإعادة النظر في الترسانة القانونية المتعلقة بالتراث الثقافي اللامادي، وجرد وتوثيق التراث الثقافي اللامادي من خلال ثلاثة برامج: برنامج تارودانت، برنامج أسا الزاك، وبرنامج جرد وتوثيق التراث الشفوي الحساني، مع ترتيب وتقييد التراث الثقافي اللامادي في اللائحة الوطنية، وكذلك في اللائحة العالمية المتعلقة بلائحة التراث العالمي.

- وضع برنامج لإعادة هيكلة الأسواق الأسبوعية لتلعب لدورها في تنمية الجماعات الترابية بغلاف مالي يصل تقريبا إلى 4 مليار درهم.

- العمل على توفير كل الإمكانيات لمعالجة الوحدات المتبقية لتحقيق هدف معالجة 43000 وحدة سكنية المهددة بالانهيار التي أحصيت سنة 2012، خلال الخمس السنوات القادمة.

- إصدار المراسيم التطبيقية للقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

- وضع سياسة عمومية حول الحماية الاجتماعية بإشراك مختلف الشركاء المعنيين ستفعل انطلاقا من سنة 2018.

- الشروع في بناء 5 مؤسسات سجنية سنة 2018.

- تحيين القانون رقم 23.98 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية.

4 - الأسئلة الكتابية:

- الحصيلة الإجمالية للأسئلة الكتابية:

- بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتبقاة من الدورات السابقة دون جواب: 209 سؤالا كتابيا.

- بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال الفترات الفاصلة بين الدورتين ودورة أبريل 2017 ما مجموعه 203 سؤالا، أجابت الحكومة على 247 سؤالا، منها أسئلة تعود لدورات سابقة.

الدورة	عدد الأسئلة الكتابية المطروحة	عدد الأسئلة الكتابية المجابة
دورة أكتوبر 2016	00	55
الفترة الفاصلة	45	12
دورة أبريل 2017	141	135
الفترة الفاصلة	17	45
المجموع	203	247

- توزيع الأسئلة الكتابية المطروحة حسب المجالات القطاعية:

- مجال الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية: 37,55 %

- المجال الاجتماعي: 28,67 %

- المجال الاقتصادي: 20,81 %

- المجال الحقوقي والإداري والديني: 10,77 %

- مجال الشؤون الخارجية: 2,18 %

5 - إرساء مجلس المستشارين لآلية متابعة التزامات وتعهدات السادة الوزراء المعبر عنها خلال جلسات الأسئلة الشفهية:

تم إحداث هذه الآلية بغاية تمكين الفرق والمجموعات البرلمانية من الاطلاع على مجموع الالتزامات الحكومية المعبر عنها خلال الجلسات العامة، وذلك من أجل الاستئناس بها وترتيب أشكال رقابية على ضوئها، من قبيل تشكيل لجان استطلاع، أو استدعاء الوزراء للجان الدائمة أو صياغة أسئلة شفهية وكتابية. أو تقديم مقترحات قوانين.

6 - العمل الرقابي للجان الدائمة:

	عدد الاجتماعات	مجموع ساعات الاجتماعات	عدد النصوص الموافق عليها (مشاريع ومقترحات القوانين، ومشاريع مراسيم القوانين)	عدد التعديلات المقدمة حول النصوص المحالة
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	12	29 ساعة و8 دقائق	2	108
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	22	80 ساعة و45 دقيقة	5	324
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	6	17 ساعة و20 دقيقة	1	-
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	10	22 ساعة	35	
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	12	51 ساعة	2	98
لجنة القطاعات الانتاجية	08	31 ساعة	01	19
اجتماعات مشتركة بين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	3	11 ساعة و30 دقيقة		87
لجنة النظام الداخلي			01	
المجموع	73	242 ساعة و43 دقيقة	47	636

جلسات استماع اللجان الدائمة لأعضاء الحكومة:

اللجنة الدائمة	الموضوع	التاريخ
اجتماع مشترك للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	الاستماع لعرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول تقرير هذا المجلس المتعلق بالصندوق المغربي للتقاعد.	23 يناير 2017
لجنة القطاعات الانتاجية	وضعية المكتب الوطني المغربي للسياحة.	25 يوليوز2017
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين لتقديم عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018.	27 يوليوز 2017

7 - لجن تقصي الحقائق:

بعد إيداع ومناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد في دورة استثنائية في مارس 2017، اتخذت خلال السنة التشريعية 2016-2017 الترتيبات الإجرائية لتشكيل لجنتي تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة وترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

ثانيا: ملخص حصيلة تقييم السياسات العمومية:

تحضيرا للجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية للسنة التشريعية 2016-2017، اشتغل المجلس عن طريق المجموعة الموضوعاتية المختصة على السياسات العمومية المتعلقة بالمرفق العمومي، والتي حصرت نطاق هذا التقييم في محاور ذات علاقة بالرهانات والتحديات الجسيمة التي تمثلها السياسات العمومية للتأهيل الاجتماعي والاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، وتنامي ولوج المواطنين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وتبعا لذلك، فقد ركزت المجموعة الموضوعاتية في عملها على القطاعات التي تقدّم خدمات قريبة للمواطنين، وتلعب دورا مهما في تحسين ظروف عيشهم. وذلك، قصد تحديد الوضعية الحقيقية لواقع عيش المواطنين، الوقوف على مستوى الخدمات المقدمة، رصد المنجزات والمكاسب التي تحققت، وتحديد مكامن الخلل بها.

وفي هذا الإطار، تم اختيار قطاع الصحة، إلى جانب قطاع التعليم لما لهم من دور حيوي ومهم في حياة السكان، ووفقا لما يعرفانه من مشاكل وإكراهات، منها ما هو مرتبط بالنمو الديمغرافي المتزايد، واتساع رقعة الفوارق الاجتماعية، ومنها ما هو مرتبط بالإمكانيات المحدودة المرصودة له من طرف الحكومة.

كما تم اختيار محور المراكز الجهوية للاستثمار، اعتبارا للأهمية البالغة التي تكتسيها، ولما تسعى إلى تحقيقه من أهداف تتعلق أساسا بالمساعدة في إنشاء المقاولات ودعم الاستثمار، خاصة في ظل غياب إستراتيجية مشتركة للمراكز الجهوية للاستثمار، مما أثّر على حسن سير هذه المرافق وإيجاد حلول للعقبات التي تعترضها خصوصا ما يتعلق بإنشاء الشبابيك الوحيدة المشرفة على إنشاء المقاولات ومصاحبة الاستثمارات وتتبعها.

وقد تناولت المجموعة الموضوعاتية المحاور المعتمدة انطلاقا من المعايير التالية:

- حكامة القطاع ؛
- البنية التحتية؛
- الموارد البشرية؛
- اختيار سياسة نموذجية في القطاع؛
- خريطة الخدمات المقدمة.

ولأن عمل المجموعة الموضوعاتية يتجاوز الرصد والتشخيص إلى التحليل ومحاولة تحديد مكامن النجاعة أو التعثر في تنفيذ السياسات العمومية المراد تقييمها، الى جانب الاستماع لعروض السادة الوزراء والاطلاع على المعطيات الواردة في الوثائق الخاصة بالمخططات والاستراتيجيات، كان لابد أن يوازيه عمل في أرض الواقع من خلال تنظيم زيارات ميدانية ومهام استطلاعية تمكن من المقارنة بين المعبّر عنه والمنجز منه.

ولأجل ما سبق، التمست المجموعة الموضوعاتية من مكتب المجلس الموافقة على تمديد أجل تقديم تقريرها إلى حين استكمال جميع مراحل عملية التقييم، وهو ما تمت الاستجابة له.

3 - السنة التشريعية 2017-2018

أولا : ملخص مراقبة العمل الحكومي

توزعت أهم الأنشطة الرقابية للمجلس وأجهزته خلال السنة التشريعية 2017-2018 على امتداد دورتي أكتوبر 2017 وأبريل 2018 كالآتي:

ملتمس مساءلة الحكومة:

- تم تطبيق مقتضيات الفصل 106 من الدستور لأول مرة في ظل الدستور الجديد، على اثر تقديم فريق الأصالة والمعاصرة لملتمس مساءلة الحكومة بعد الفاجعة التي عرفتها جماعة سيدي بولعلام بالصويرة والتي أودت بحياة 15 سيدة وإصابة أخريات؛

- عدم تصويت المجلس على الملتمس بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس المستشارين.

جلسات الأسئلة الشهرية:

عقد المجلس خلال هذه السنة ست جلسات شهرية (06) خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، كالتالي:

- ثلاث جلسات شهرية (03) خلال دورة أكتوبر 2017، همت المواضيع التالية:

- الجلسة الأولى تناولت محورين هما: سياسة الحكومة في مجال تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار، ومعالجة الإشكالات المرتبطة بالأراضي السلالية، أراضي الجموع ونزع الملكية، سياسة الحكومة في تنزيل اللاتركيز الإداري لمواكبة ورش الجهوية المتقدمة؛
- الجلسة الثانية تناولت محورين هما: السياسات العمومية المرتبطة بمعالجة التفاوتات المجالية، والسياسة الأجرية في المغرب.
- الجلسة الثالثة تناولت محوري: الحكامة الترابية وانعكاساتها على التنمية المحلية، وسياسة الحكومة في تدبير صندوق المقاصة وانعكاساته على القدرة الشرائية للمواطنين.

- ثلاث جلسات شهرية (03) خلال دورة أبريل 2018، همت المواضيع التالية:

- الجلسة الأولى تناولت محورين هما: النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، السياسة العامة المرتبطة بحماية المستهلك.
- الجلسة الثانية تناولت محورين هما: اتفاقيات التبادل الحر وأثرها على الميزان التجاري وتنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة، السياسة العامة المتعلقة بتنمية اللغات والتعبيرات الثقافية الوطنية.
- الجلسة الثالثة تناولت بدورها محورين هما: نظام الصفقات العمومية ورهان الحكامة الجيدة، الغرف المهنية ورهان التنمية.

الأسئلة الشفهية والكتابية:

- أجابت الحكومة في نطاق الحصص المخولة للفرق والمجموعات وعدد الأسئلة المبرمجة في كل جلسة التي لا تتجاوز 20 سؤالا على 502 سؤالا شفهيا: 296 سؤالا منها خلال دورة أكتوبر 2017 و206 خلال دورة أبريل 2018، من ضمنها 76 سؤالا آنيا (53 خلال الدورة الأولى و23 خلال الدورة الثانية).

الدورة	عدد الأسئلة الشفهية المطروحة	عدد الأسئلة الشفهية المبرمجة
دورة أكتوبر 2017	512	296
الفترة الفاصلة	244	--
دورة أبريل 2018	499	206
الفترة الفاصلة	131	--
المجموع	1386	502

- الأسئلة المتبقاة من الدورات السابقة دون جواب: 248

- بلغ عدد الأسئلة الكتابية التي أجابت عنها القطاعات الحكومية المختلفة 382 سؤالا، وفق التفاصيل الواردة في الجدول أدناه:

الدورة	عدد الأسئلة الكتابية المطروحة	عدد الاسئلة الكتابية المجابة
دورة أكتوبر 2017	232	102
الفترة الفاصلة	74	83
دورة أبريل 2018	319	116
الفترة الفاصلة	178	81
المجموع	803	382

- عقد مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية ما مجموعه 64 جلسة عامة، بمدة زمنية استغرقت 103 ساعة و39 دقيقة، توزعت كما يلي:

- جلسات التشريع: 22 جلسة؛

- الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة: 06 جلسات

- جلسات مختلفة: 09

- 27 جلسة عامة للأسئلة الشفهية، تعرضت على إمتداد دورتي أكتوبر 2017 وأبريل 2018 لقضايا مهمة، يمكن الإشارة إليها كالتالي:

فخلال دورة أكتوبر 2017، عقد المجلس ستة عشر جلسة عامة للأسئلة، تميزت بمعالجة عدد من القضايا الآنية الهامة مثل: الحادث المأساوي الذي شهده السوق الأسبوعي بجماعة سيدي بولعلام بمدينة الصويرة، أحداث منجم الفحم بجرادة، وضعية الشباب المغاربة العالقين بليبيا، الإجراءات الحكومية لفك العزلة عن المناطق المتضررة من التساقطات الثلجية، حادث تلوث مياه سد سيدي محمد بن عبد الله، الوضعية الأمنية بالمغرب في ظل التنامي المتزايد للجريمة، مواجهة

الخصاص الحاد في مياه الشرب في عدد من مناطق البلاد، الإجراءات الحكومية الجديدة لدعم خطة العدالة من القدرات النسائية...

وفي دورة أبريل 2018، عقد المجلس 11 جلسة عامة للأسئلة الشفهية الأسبوعية، عالجت مجموعة من المواضيع يرتبط أهمها ب: إضرابات الأطباء والممرضين، توفير الماء الصالح للشرب بالمناطق الجافة، تجدد ظاهرة العنف بالجامعات المغربية، الموسم الفلاحي، معايير إحداث الجامعات بالجهات، عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن مختلف محاكم المملكة، عملية مرحبا 2018.... .

التزامات أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية:

• دورة أكتوبر 2017: تم رصد 33 التزاما تعلقت في عمومها، بمضاعفة القدرة الكهربائية للحد من الانقطاعات الكهربائية، زيادة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات، إعداد مشروع قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه، اعتماد تدابير تشريعية جديدة في مشروع المسطرة المدنية تهدف إلى اختصار الزمن القضائي، ووضع آليات جديدة لمساعدة المقاولة على تخطي الصعوبات التي تعترض سبيلها، التزام الوزارة والمهنيين باحترام دفتر تحملات يشترط استعمال قطع الغيار المصادق عليها فقط، إعداد تصور جديد وإصلاح جديد للقانون الإطار 01.00، إطلاق ورش الإصلاح البيداغوجي بشراكة مع مجالس الجامعات والأساتذة المعنيين والنقابات، تحيين الإطار التشريعي المتعلق بالأمراض المهنية وملاءمته مع الاتفاقيات الدولية الصادرة في هذا المجال، وضع الإطار القانوني لتأطير الإحسان العمومي وتوزيع المساعدات، إعداد السجل الوطني للسكان لتحديد الفئة المستهدفة من خلال رقم وطني يمكنها من الاستفادة من مختلف المساعدات، تضمين الاعتمادات اللازمة لبرنامج تجديد حظيرة النقل الطرقي للبضائع في مقتضيات القانون المالي لسنة 2018، إعداد سجل اجتماعي وحيد يمكن من استهداف الفئات المعنية بالبرامج الحكومية لفائدة الفقراء، الإعلان عن تنظيم مباراة لإدماج فئة المرشدين السياحيين غير الحاصلين على الرخصة الرسمية، تعزيز شبكة محطات الرصد الجوي لمراقبة ورصد الحالات الجوية وعناصر الطقس المختلفة .....

• دورة أبريل 2018: تم حصر 39 التزاما تهم في مجملها تحسين الأوضاع الاجتماعية لفئات عريضة من الشرائح سواء الطلبة، الأساتذة، الممرضين، الأطباء، السجناء، الباعة المتجولين، الأرامل، إضافة إلى مراجعة بعض السياسات الرامية إلى تحسين المناخ الاقتصادي والاجتماعي عبر إنعاش الاستثمارات الخاصة، تقوية التنافسية، النهوض بالتشغيل، إصلاح منظومة التعليم،

النهوض بالأوضاع الاقتصادية بعدد من المناطق المهمشة، توفير الماء الشروب بالمناطق المعزولة.

الدور الرقابي اللجان الدائمة:

	عدد الاجتماعات	مجموع ساعات الاجتماعات	عدد النصوص الموافق عليها (مشاريع ومقترحات القوانين، ومشاريع مراسيم القوانين)	عدد التعديلات المقدمة حول النصوص المحالة
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	22	59 ساعة و33 دقيقة	8	-
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	28	81 ساعة و25 دقيقة	5	188
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	14	34 ساعة و25 دقيقة	8	97
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	14	24 ساعة و40 دقيقة	27	16
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	23	97 ساعة و10 دقائق	6	282
لجنة القطاعات الإنتاجية	19	54 ساعة و30 دقيقة	07	58
المجموع	120	351 ساعة و43 دقيقة	61	641

جلسات إستماع اللجان الدائمة لأعضاء الحكومة:

اللجنة الدائمة	الموضوع	التاريخ
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	الدخول المدرسي والجامعي للموسم الدراسي 2018/2017.	الخميس 19 أكتوبر 2017
	الاستراتيجية الوطنية للشباب.	الأربعاء 1 نونبر 2017
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين ولجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب حول موضوع نظام صرف الدرهم، بحضور السيد وزير الاقتصاد والمالية والسيد والي بنك المغرب.	الأربعاء 17 يناير 2018
	مناقشة العرض الذي قدمه وزير الاقتصاد والمالية ووالي بنك المغرب حول موضوع نظام صرف الدرهم، بحضور السيد والي بنك المغرب.	الإثنين 22 يناير 2018
	اجتماع مشترك مع لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول حصيلة تنفيذ الستة أشهر الأولى من قانون المالية والإطار العام لمشروع ميزانية 2019.	الخميس 19 يوليوز 2018
	مناقشة عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول حصيلة تنفيذ الستة أشهر الأولى من قانون المالية والإطار العام لمشروع ميزانية 2019.	الإثنين 23 يوليوز 2018
لجنة الخارجية	تدارس موضوع الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي.	الإثنين 12 مارس 2018
	اجتماع مشترك للجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان لتدارس آخر تطورات القضية الوطنية بحضور السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والسيد وزير الداخلية.	الإثنين 01 أبريل 2018

مهام استطلاعية وزيارات ميدانية:

اللجنة الدائمة	المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية	تاريخها
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	المهمة الاستطلاعية للسجن المحلي لآيت ملول (2)	23 يناير 2018
لجنة التعليم	مهمة استطلاعية حول واقع الصحة بجهة درعة تافيلالت.	من 1 إلى 7 يوليوز 2018
لجنة القطاعات الإنتاجية	زيارة ميدانية للاطلاع عن قرب على أهم المشاريع الفلاحية التي أطلقت في إطار مخطط المغرب الأخضر بكل من جهتي مراكش آسفي وسوس ماسة درعة.	أيام 4.5.6 أبريل 2018

لقاءات دراسية:

اللجان الدائمة	الموضوع	التاريخ
اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب.	لقاء تواصلي حول خلاصة الدراسة المنجزة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية المتعلقة بإعادة قراءة المدونة العامة للضرائب.	الأربعاء 25 اكتوبر 2017
اجتماع مشترك بين كل من لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، ولجنة الداخلية والجماعات الترابية.	الاستماع لعرض السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بخصوص الدراسة التي أنجزها هذا المجلس حول "الرأسمال غير المادي عامل لخلق الثروة وتوزيعها المنصف.	الأربعاء 10 يناير 2018

اللجان النيابية لتقصي الحقائق:

- تميزت السنة التشريعية 2017-2018 بتشكيل ثلاث لجان تقصي الحقائق، تم تقديم ومناقشة تقريري اللجنتين النيابيتين حول المكتب الوطني المغربي للسياحة وترخيص الحكومة باستيراد النفايات خلال دورة أبريل 2018.

- تمت هيكلة لجنة للتقصي حول «مآل الاتفاقية الاجتماعية الموقعة بتاريخ 17 فبراير 1998 والبرنامج الاقتصادي المصاحب لها، المرتبطين بإغلاق شركة مفاحم المغرب بجرادة وتصفية ممتلكاتها وعلاقة ذلك بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة».

ثانيا: ملخص حصيلة تقييم السياسات العمومية

اشتغل المجلس خلال السنتين التشريعيتين 2016 - 2017 و2017 - 2018 على السياسات العمومية المتعلقة بالمرفق العمومي، والتي تم حصرها في محاور ذات علاقة مباشرة بالرهانات والتحديات التي تمثلها السياسات العمومية للتأهيل الاجتماعي والاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، وتنامي ولوج المواطنين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بحيث عقد مجلس المستشارين، يوم الإثنين 11 فبراير 2019، جلسته السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية التي خصصت للسياسات المرتبطة بالمرفق العمومي».

وقد عالج السيدات والسادة المستشارون القضايا المرتبطة بالمرفق العمومي انطلاقا من التقرير الذي أعدته اللجنة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية، بعد حصرها لموضوع المرفق العمومي في المحاور التالية:

*المراكز الجهوية للاستثمار؛

*الخدمات الصحية؛

* منظومة التربية والتعليم.

وقد كان حصر التقييم في المحاور الآنف ذكرها تجسيدا للوعي الراسخ بالرهانات والتحديات الجسيمة التي تمثلها السياسات العمومية للتأهيل الاجتماعي والاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، وتنامي ولوج المواطنين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، لهذه الاعتبارات تم التركيز على

القطاعات التي تقدّم خدمات قريبة للمواطنين، وتلعب دورا مهما في تحسين ظروف عيشهم، وذلك قصد تحديد الوضعية الحقيقية التي تعيشها، والوقوف على مستوى الخدمات التي تقدمها، ورصد المنجزات والمكاسب التي تحققت وتحديد مكامن الخلل بها.

وفي هذا الإطار، تم اختيار قطاع الصحة، إلى جانب التعليم لما لهما من دور حيوي ومهم في حياة السكان، ونظرا لما يعرفانه من مشاكل وإكراهات، منها ما هو مرتبط بالنمو الديمغرافي المتزايد، واتساع رقعة الفوارق الاجتماعية، ومنها ما هو مرتبط بالإمكانيات المحدودة المرصودة له من طرف الحكومة.

كما تم اختيار محور المراكز الجهوية للاستثمار، اعتبارا للأهمية البالغة التي تكتسيها ، ولما تسعى إلى تحقيقه من أهداف تتعلق أساسا بالمساعدة في إنشاء المقاولات ودعم الاستثمار، خاصة في ظل غياب إستراتيجية مشتركة للمراكز الجهوية للاستثمار، مما أثر على حسن سير هذه المرافق وإيجاد حلول للعقبات التي تعترضها خصوصا ما يتعلق بإنشاء الشبابيك الوحيدة المشرفة على إنشاء المقاولات ومصاحبة الاستثمارات وتتبعها، وتحديد وضعيتها القانونية وكذا ضبط الموارد البشرية والمالية المرصودة لها.

وقد تناول التقييم المحاور المعتمدة انطلاقا من المعايير التالية:

- حكامة القطاع ؛
- البنية التحتية؛
- الموارد البشرية؛
- اختيار سياسة نموذجية في القطاع؛
- خريطة الخدمات.

4 - السنة التشريعية 2018 - 2019

أولا : ملخص مراقبة العمل الحكومي

عقد مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2018-2019 ما مجموعه 63 جلسة عامة، بمدة زمنية بلغت 109 ساعة و21 دقيقة، توزعت كما يلي:

الجلسات العامة	العدد
جلسات التشريع	21
جلسات الأسئلة	23
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة	05
الجلسات المخصصة لتقديم ومناقشة عروض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات (الفصل 148 من الدستور)	02
الجلسات المخصصة لعرض ومناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة	03
جلسات مختلفة	08
الجلسات السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية	01

مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة

تميزت السنة التشريعية 2018-2019 بمناقشة الحصيلة المرحلية لعمل حكومة السيد سعد الدين العثماني، طبقا لأحكام الفصل 101 من الدستور، حيث تناول السيد رئيس الحكومة هذه الحصيلة من خلال خمسة محاور أساسية تتعلق ب: دعم الخيار الديمقراطي ودولة القانون وترسيخ الجهوية، تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة، تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة، تعزيز التنمية البشرية والتماسك المجالي والاجتماعي، تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم، ومحاور أخرى فرعية، حظيت جميعها بمناقشة مستفيضة من لدن جميع مكونات مجلس المستشارين.

مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية

ناقش المجلس مع عدد من القطاعات الحكومية عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية خلال سنتي 2016-2017، طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، بحيث انصبت المناقشة على المجالات التالية: الشؤون الداخلية، حصيلة تنفيذ قوانين المالية سنتي 2016 و2017، نظام الوظيفة العمومية ووضعية الصندوق المغربي للتقاعد، الفلاحة، السكن الاجتماعي، التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، قضايا الصحة، الطاقة والمعادن، والعرض الثقافي الموجه للمغاربة المقيمين بالخارج.

الجلسات الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة:

عقد المجلس خمس جلسات شهرية خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، ثلاثة (03) منها خلال دورة أكتوبر 2018، همّت المحاور التالية:

أما الجلستان الشهريتان (02) اللتان عقدهما المجلس خلال دورة أبريل 2019، فتناولتا المحاور التالية:

تاريخ الجلسة الشهرية	المحاور
الجلسة الأولى: 18 دجنبر 2018	المحور الأول: السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي.
	المحور الثاني: تحديات تأهيل الرأسمال البشري.
الجلسة الثانية: 15 يناير 2019	المحور الأول: السياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة خصوصا في العالم القروي.
	المحور الثاني: الجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب وتثمين قدرات القطاع الفلاحي.
الجلسة الثالثة: 12 فبراير 2019	المحور الأول: التدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة.
	المحور الثاني: برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

تاريخ الجلسة الشهرية	المحاور
الجلسة الأولى: 21 ماي 2019	المحور الأول: سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا.
	المحور الثاني: سياسة الحكومة في تدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية.
الجلسة الثانية: 09 يوليوز 2019	المحور الأول: سياسة الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته.
	المحور الثاني: وضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية.

الأسئلة الشفهية:

عقد مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2018-2019 ثلاثة وعشرون (23) جلسة للأسئلة الشفهية، عشر (10) جلسات منها في دورة أكتوبر 2018 وثلاثة عشر (13) في دورة أبريل 2019، عالج خلالها السيدات والسادة المستشارات والمستشارون في الدورة الأولى عددا من القضايا الآنية المهمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية، متفاعلين مع النقاشات المجتمعية والإعلامية الهامة التي واكبتها. وفي مقدمتها: الاستقالة الجماعية لأطباء القطاع العام من بعض مستشفيات المملكة، الارتباك الحكومي في تغيير الساعة القانونية، استعدادات انطلاق الموسم الفلاحي في ظل عدم انتظام التساقطات المطرية، وضعية مستخدمي الإنعاش الوطني وسبل تحسينها، تفاعل الحكومة مع توصيات المنتدى العالمي للهجرة والتنمية بمراكش، استراتيجية محاربة الرشوة، تفاعل الحكومة مع خطر انتشار وباء انفلونزا الخنازير....

كما واصل المجلس خلال دورته الثانية عبر الجلسات الثلاثة عشر (13) للأسئلة الشفهية طرح عدد من القضايا المهمة، ومن أبرزها: مستجدات الحوار الاجتماعي، إصلاح النظام الجبائي، الحكامة في تدبير الجامعات الرياضية، الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، حصيلة الموسم الفلاحي، دعم مستعجلات القرب، الزيادة في أسعار الأدوية، تقوية العرض التربوي للمخيمات، الإجراءات الحكومية لاستقبال أمثل لأفراد الجالية المغربية، تداعيات إخفاق المنتخب المغربي لكرة القدم في منافسات كأس إفريقيا للأمم ....

أجابت الحكومة على 193 سؤالا شفهيا خلال الدورة الأولى ضمن 10 جلسات عامة، منها 42 سؤالا آنيا و151 سؤالا عاديا. وبلغ عدد الأسئلة المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أبريل 2019 ما مجموعه 707 سؤالا، أجابت الحكومة على 245 منها خلال 13 جلسة عامة، من ضمنها 45 سؤالا آنيا و200 سؤالا عاديا.

الدورة	الأسئلة الشفهية المطروحة	الأسئلة المبرمجة
دورة أكتوبر 2018	633	193
الفترة الفاصلة	96	--
دورة أبريل 2019	611	245
الفترة الفاصلة	103	--
المجموع	1443	438

وبالنسبة للتوزيع المجالي القطاعي، فقد ركزت أسئلة السادة المستشارين خلال الدورة الأولى من السنة التشريعية على القطاع الاجتماعي بنسبة تعادل حوالي (35%) من مجموع الأسئلة المطروحة، فالقطاع الاقتصادي بنسبة (27%)، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (21%)، فالمجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة (13%)، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية بنسبة (04%) .

بينما سجل التوزيع الموضوعاتي للأسئلة في الدورة الثانية من نفس السنة بقاء المجال الاجتماعي في صدارة اهتمام أعضاء المجلس بنسبة تعادل حوالي (43%) من مجموع الأسئلة المطروحة، ويليه القطاع الاقتصادي بنسبة (28%)، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (16%)، فالمجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة (10%)، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية بنسبة (03%).

تعهدات السادة أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية:

• دورة أكتوبر 2018: تم رصد 24 التزاما همت في مجملها تفاعل الحكومة مع عدد من المطالب الاجتماعية لفئات عريضة من المجتمع عبر تحسين ظروف عملها وعيشها وتهيئ الظروف المناسبة لاشتغالها كالأطباء، عمال الإنعاش، أرباب المقاهي والمطاعم، سائقي الشاحنات، سكان القرى المعزولة، أو من خلال تحسين الخدمات بالمرافق الإدارية والصحية خصوصا أقسام المستعجلات والقضاء على مشكل المطارح العشوائية، فضلا عن تنمية العرض المائي والالتزام بتقنين وضبط أسعار مؤسسات التعليم الخصوصي من خلال مراجعة النظام الأساسي للتعليم المدرسي

الخصوصي.

• دورة أبريل 2019: تم حصر 26 التزاما تهم في مجملها تفاعل الحكومة مع بعض المطالب الاجتماعية المستعجلة من قبيل: العمل على إجراء تمييز إيجابي لفائدة الأوساط في العالم القروي والشبه الحضرية والمناطق النائية ودعم تمدرس الفتيات إلى جانب الأطفال في وضعيات هشة وفي وضعية إعاقة خلال الموسم الدراسي المقبل وعلى تعميم التعليم الأولي، تيسير ولوج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التعليم العمومي والخاص، فتح إجازات متخصصة وماستر لتكوين مستشارين نفسيين واجتماعيين، توفير تكوين للمتخصصين في داء التوحد أو في الإعاقة الذهنية، تجهيز 5 مستعجلات للقرب مع تعزيز عدد وقدرات الأطر الطبية والشبه الطبية العاملة بهذه الوحدات ما بين 2019-2020، وبتأهيل 120 مركزا للاستفادة من تقنية الطب عن بعد في أفق 2023، إعداد قانون إطار للإصلاح الضريبي يكون ملزما للجميع وملزما للقوانين المالية المقبلة، إعداد مشروع قانون ينظم ويؤطر عملية التخييم للقضاء على الخصاص في البنية التحتية للتخييم في أفق 2020...

الأسئلة الكتابية:

بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال دورة أكتوبر 2018 ما مجموعه 552 سؤالا، أجابت الحكومة على 178 سؤالا منها بمعدل 33 في المائة، بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال الفترات الفاصلة بين الدورات ودورة أبريل 2019 ما مجموعه 456 سؤالا، أجابت الحكومة على 457 سؤالا منها بمعدل 85 في المائة.

الدورة	الأسئلة الكتابية	الأسئلة المجابة
دورة أكتوبر 2018	552	178
الفترة الفاصلة	19	163
دورة أبريل 2019	363	197
الفترة الفاصلة	74	97
المجموع	1008	635

الدور الرقابي للجان الدائمة:

1 - الحصيلة الاجمالية لأشغال اللجان الدائمة خلال السنة التشريعية 2018 - 2019

	عدد الاجتماعات	مجموع ساعات الاجتماعات	عدد النصوص الموافق عليها (مشاريع ومقترحات القوانين، ومشاريع مراسيم القوانين)	عدد التعديلات المقدمة حول النصوص المحالة على اللجنة
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	27	59 ساعة و33 دقيقة	11	205
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	30	81 ساعة و25 دقيقة	13	339
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	8	34 ساعة و25 دقيقة	4	-
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	11	24 ساعة و40 دقيقة	36	25
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	36	97 ساعة و10 دقائق	7	688
لجنة القطاعات الإنتاجية	17	54 ساعة و30 دقيقة	08	28
لجنة النظام الداخلي				131
المجموع	129	351 ساعة و43 دقيقة	79	1416

2 - جلسات الاستماع لأعضاء الحكومة:

اللجنة الدائمة	الموضوع	التاريخ
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	الوضعية الاجتماعية للعاملات والعمال الزراعيين وظروف عملهم وتنقلهم إلى أماكن عملهم بالضيعات الفلاحية، إثر حادثة السير التي أودت بحياة مجموعة من العاملات الزراعيات بالطريق الرابطة بين العرائش ومولاي بوسلهام الغرب وحادثتي أكادير وطنجة.	الإثنين 13 ماي 2019
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين ولجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب لتقديم عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول حصيلة تنفيذ الستة أشهر الأولى من قانون المالية والإطار العام لمشروع ميزانية سنة 2020.	الخميس 25 يوليوز 2019

3 - المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية للجان الدائمة:

اللجنة الدائمة	المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية واللقاءات الدراسية	تاريخها
لجنة الداخلية	المهمة الاستطلاعية للطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين مدينة مراكش وورزازات.	من 20 إلى 23 فبراير 2019

4 - لقاءات دراسية وتشاورية:

اللجان الدائمة	الموضوع	التاريخ
اجتماع مشترك بين لجنة الفلاحة ولجنة المالية ولجنة التعليم ولجنة الداخلية ولجنة العدل	الاستماع لتقديم السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات للتقرير الموضوعاتي للمجلس حول "مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030/2015 ".	الإثنين 29 أبريل 2019
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	لقاء تشاوري مع السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان حول التقرير الوطني الجامع للتقارير 19،20،21 المتعلق بإعمال الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.	17 يوليوز 2019

ثانيا : ملخص حصيلة تقييم السياسات العمومية

الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول الإستراتيجية الوطنية للماء

اعتبارا لخصوصية مناخ المغرب المتنوع، وطبيعة التساقطات المطرية المتسمة بعدم الانتظام حسب الفصول والمناطق، انخرطت بلادنا منذ فترة طويلة في سياسة التحكم في الموارد المائية لدعم التنمية في البلاد، حيث تم إنجاز العديد من البنيات التحتية المائية الهامة، والتي أمنت نسبيا الحاجيات من المياه.

إلا أن هذه الموارد المائية بمختلف تنويعاتها ما فتئت تتضاءل بسبب تغير المناخ، وضعف تثمين استخدام المياه في الزراعة والاستغلال المفرط لاحتياطيات المياه الجوفية. بالإضافة إلى ما يلاحظ من تدهور في جودة هذه الموارد المائية بسبب التأخر الحاصل في معالجة مياه الصرف الصحي.

ولتعزيز الإنجازات ورفع التحديات المقبلة، تم وضع استراتيجية وطنية للماء تضمنت ستة محاور أساسية :

- تدبير الطلب وتنمية الموارد المائية؛
- تدبير وتطوير هذا العرض؛
- المحافظة على موارد المياه والوسط الطبيعي والمناطق الهشة؛
- الحد من المخاطر الطبيعية المتعلقة بالمياه والتأقلم مع تغيرات المناخ؛
- مواصلة الإصلاحات التنظيمية والمؤسساتية ؛
- تحديث أنظمة المعلومات وتقوية القدرات والوسائل.

وعلى ضوء مداولات أعضاء المجموعة الموضوعاتية، تم اعتماد مقاربة منهجية تتوخى:

أولا: اعتماد الفترة 2009 - 2019 لتقييم تنزيل الإستراتيجية الوطنية للماء؛

ثانيا: اعتماد المحاور الستة الكبرى للإستراتيجية كموضوع للتقييم ؛

ثالثا: تملك الرصيد الوثائقي المتعلق بقطاع الماء عموما ، والاستراتيجية الوطنية للماء على وجه الخصوص ، والاستثمار في محاضر العمل الرقابي للبرلمان بمجلسيه، التشريعات القانونية، التقارير الوطنية والدولية، الدراسات والأبحاث العلمية ....؛

رابعا: اعتماد برنامج للزيارات الإستطلاعية الميدانية والمقابلات في مختلف الجهات للوقوف على

مدى تحقق أهداف الإستراتيجية؛

خامسا: الاستماع للمسؤولين عن القطاعات المعنية بالماء، وكذا مباشرة لقاءات مع فعاليات المجتمع المدني والهيئات المهنية وخبراء في المجال؛

سادسا: اعتماد برنامج للإطلاع على التجارب المقارنة الناجحة بغية استلهام توصيات عملية وذات فاعلية.

وبالموازاة مع ذلك، استقر رأي أعضاء المجموعة على أن تتم إحاطة عملية التقييم من خلال طرح إشكالية محورية، تضمنت جملة من الأسئلة نقدمها في الشكل الاتي:

أولا: مدى اعتماد المقاربة التشاركية والحقوقية في وضع الإستراتيجية الوطنية للماء ؟

ثانيا: هل استطاعت الحكومات المتعاقبة تنزيل محاور الإستراتيجية وفق التوقعات المنتظرة ؟

ثالثا: هل تم استثمار فرص وممكنات النجاح المتاحة للإستراتيجية ؟ وأين تتجلى فرص إنجاح أهداف الإستراتيجية؟

رابعا: أين تتجلى مظاهر عدم تحقيق أهداف الإستراتيجية ؟ وهل كان بالإمكان تجاوزها؟

خامسا: ما هي الآثار السوسيو- اقتصادية والسوسيو-اجتماعية المترتبة على تطبيق الإستراتيجية الوطنية للماء ؟

سادسا: اقتراح توصيات ناجعة وفعالة لتثمين وإغناء مرتكزات المخطط الوطني للماء 2020 - 2050؟

وبعد سلسلة من اللقاءات وجلسات العمل، أصدرت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة جملة من التوصيات، يمكن الإشارة إلى أهمها كالتالي:

- الحرص على ضمان الالتقائية والتنسيق في السياسات والبرامج المتعلقة بالماء؛

- وضع خطط لإدارة الموارد المائية على مستوى كل جهة، مع مراعاة خصوصياتها لتمكينها من رصد التحديات التي تواجهها حاليا ومستقبليا، مع تحديد الإجراءات المطلوب اتخاذها لمواجهة تلك التحديات وتحديد أدوار ومسؤوليات كل جهة في تنفيذ تلك الإجراءات؛

- تبني سياسة مائية تتوخى تنويع وتعدد مصادر المياه لمواجهة جميع التحديات المطروحة في هذا المجال وابتكار أساليب جديدة وغير تقليدية لتوفير الماء؛

- الحد من المزروعات المستنزفة للفرشة المائية، وتشجيع المزروعات المجالية المتكيفة مع

التغيرات المناخية؛

- حماية الموارد المائية من التلوث للتطبيق الصارم للقوانين المتعلقة بمنع تلوث المياه، وإلزام المنشآت الصناعية والسياحية بمعالجة مخلفاتها طبقا للمقاييس الصحية قبل إلقائها في المجاري المائية؛

- وضع إجراءات ملائمة وقابلة للتنفيذ للرفع من قدرة المغرب على اجتذاب الاستثمارات الخضراء والمشاريع؛

- تفعيل مبدأ التضامن المائي الوارد في قانون الماء لتلبية حاجيات الأقاليم التي تعاني من نقص حاد في الماء؛

- دعم وكالات الأحواض المائية بالموارد البشرية اللازمة، لتمكينها من أداء مهمتها على أحسن وجه، نظرا للدور الفعال الذي تقوم به على مستوى كل جهة ....

5 - السنة التشريعية 2019 - 2020

ملخص حصيلة مراقبة العمل الحكومي

تميزت السنة التشريعية 2019-2020 بافتتاح مجلس المستشارين لدورته العادية لأبريل 2020، في ظل ظرفية استثنائية مرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، مما حتّم تكييف جدول أعماله وفق متطلبات المرحلة، في التصدي للجائحة والحدّ من آثارها على جميع المستويات.

وعلى هذا الأساس، فقد تم تكثيف آليات المراقبة المخولة للمجلس على عمل الحكومة، إن على مستوى اللجان الدائمة أو الجلسات العامة، وفق البرامج والتدابير الوقائية الموضوعة من لدن الأجهزة المقرّرة بالمجلس، وفي مقدمتها المكتب وندوة الرؤساء.

وفي هذا السياق، تم تسطير برنامج للأسئلة الشفهية الأسبوعية بالتنسيق مع الحكومة خلال فترة سريان حالة الطوارئ الصحية وفرض الحجر الصحي، بحيث تقرر إعطاء الأولوية لمساءلة القطاعات الحكومية المرتبطة بشكل مباشر بتدبير آثار هذه الجائحة من خلال آلية الأسئلة المحورية خلال مجموعة من الجلسات.

وبطبيعة الحال ظلت الأسئلة سواء كانت شفهية أم كتابية، الآلية الرقابية الأكثر استعمالا خلال هذه الفترة من السنة التشريعية، بالنظر إلى المرونة التي تتسم بها، ولطابعها المنتظم الأسبوعي والشهري، ولارتباطها بآجال محدّدة، مما جعل من جلسات الأسئلة محطة لطرح القضايا الآنية ذات العلاقة بالحياة اليومية للمواطنين، في ظل جهود السلطات العمومية في التصدي للجائحة، وقد شكلت فرصة لاطلاع الرأي العام بمستجدات الوضعية الوبائية والتدابير المتخذة للحدّ منها.

الجلسات العامة الرقابية:

عقد مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2019-2020 ما مجموعه 65 جلسة عامة بمدة زمنية بلغت 100 ساعة و16 دقيقة، توزعت كما يلي:

الجلسات العامة	العدد
جلسات التشريع	24
جلسات الأسئلة	27
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة	06
الجلسة المخصصة لتقديم عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2018 (الفصل 148 من الدستور)	01
جلسات مختلفة	07

الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة :

همّت الجلسات الشهرية المنعقدة خلال دورة أكتوبر 2019 المواضيع التالية:

- الجلسة الأولى: بتاريخ 12 نونبر 2019، تناولت محوري السياسة العامة للحكومة لتفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا، والسياسة الحكومية المرتبطة بالمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.

- الجلسة الثانية: بتاريخ 10 دجنبر 2019، تناولت موضوعي السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان التحديات والآفاق، وسياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية.

- الجلسة الثالثة: بتاريخ 21 يناير 2020، تناولت الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، والسياسة العامة للحكومة في مجال حماية المرأة والأسرة والطفولة.

أما الجلسات الشهرية المنعقدة في دورة أبريل 2020، فتناولت:

- الجلسة الأولى: واقع وآفاق مواجهة تداعيات أزمة كورونا؛ (21 أبريل 2020)

- الجلسة الثانية: سياسة الحكومة لما بعد رفع الحجر الصحي: أية خطة إقلاع اقتصادي لمعالجة الآثار الاجتماعية للأزمة؟ (16 يونيو 2020)

- الجلسة الثالثة: السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية في ضوء

الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا. (21 يوليوز 2020)

الأسئلة الشفهية:

أجابت الحكومة خلال 15 جلسة عامة للأسئلة الشفهية في الدورة الأولى العادية على 264 سؤالا شفهيا، من ضمنها 24 سؤالا آنيا، بينما أجابت الحكومة على 163 سؤالا شفهيا خلال 12 جلسة عامة خلال الدورة الثانية، توزعت على 124 سؤالا محوريا و17 سؤالا آنيا و22 سؤالا عاديا.

الدورة	عدد الأسئلة الشفهية المطروحة	عدد الأسئلة الشفهية المبرمجة
دورة أكتوبر 2019	477	264
الفترة الفاصلة	63	--
دورة أبريل 2020	183	163
الفترة الفاصلة	127	--
المجموع	850	427

وقد خضعت جميع القطاعات الحكومية -باستثناء قطاع واحد- للمراقبة خلال جلسات الأسئلة الشفهية الخمسة عشر (15) التي عقدها المجلس في دورة أكتوبر2019، والتي تناولت القضايا المجتمعية الطارئة خلال تلك الدورة، والتي طغت عليها المواضيع ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، ومن أهمها: دعم تنافسية الإنتاج الوطني، تدبير الموارد المائية وإشكالية ندرة المياه، تقييم أداء استراتيجية أليوتيس وأثرها المباشر على الاقتصاد الوطني، الاستعدادات المتخذة لانطلاق الموسم الفلاحي، معايير احتساب تسعيرات فواتير الماء والكهرباء، الاكتظاظ في السجون وبلورة برامج للتأهيل وإعادة الإدماج، الإصلاح البيداغوجي الجامعي الجديد ....

وبالمقابل، فإن جلسات الأسئلة الشفهية الإثنى عشر (12) التي عقدها المجلس في دورة أبريل 2020، عالج خلالها السيدات والسادة المستشارون التدابير والإجراءات التي اتخذتها القطاعات

الحكومية المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر بتدبير آثار جائحة كورونا، إن على المستوى الصحي أو الاقتصادي والاجتماعي، بغية التخفيف من انعكاساتها ووقعها السلبي على الاقتصاد الوطني وعلى مختلف الشرائح المجتمعية المتضررة، وقد حظيت هذه الجلسات بمتابعة مهمة من قبل الرأي العام ووسائل الإعلام لدرجة أصبحت منبرا مهما للحصول على المعلومة من المصدر.

وبالنسبة للتوزيع المجالي القطاعي للأسئلة، فقد ركزت أسئلة السادة المستشارين بالتوالي خلال الدورتين معا على القطاع الاجتماعي، فيليه القطاع الاقتصادي، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية ،فالمجال الحقوقي والإداري والديني، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية.

التزامات وتعهدات أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية:

- دورة أكتوبر 2019: تم حصر 20 التزاما تتعهد بموجبه الحكومة بمعالجة عدد من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية على المستويين الحضري والقروي بما يسمح بتحسين ظروف عيش الساكنة وتسهيل الولوج للخدمات والتغلب على الخصاص المسجل على عدة مستويات وذلك من خلال على سبيل المثال: تطوير نموذج المدرسة الدامجة لتيسير ولوج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة للأقسام العادية، الرفع من نسبة إدماج خريجي التكوين المهني، إحداث حيين جامعيين كل سنة، تدبير مرفق النقل الحضري بمدينة الدار البيضاء، إعادة النظر في مضامين القانون المتعلق بجبايات الجماعات المحلية في إطار إصلاح الجبايات العمومية، إعداد خارطة الطريق للنهوض بقطاع السكن في أفق 2030، تنزيل مشروع تحلية مياه البحر للشرب في مدينة الدار البيضاء، إعداد تصور جديد حول المخطط الوطني التوجيهي لأسواق الجملة للخضر والفواكه بشراكة مع القطاعات الحكومية المعنية، فتح ورش مراجعة مدونة الشغل بإشراك النقابات العمالية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، بلورة استراتيجية جديدة في أفق 2030 تستهدف جميع أصناف الصناعة التقليدية المتعلقة بالحرف الإنتاجية النفعية والكمية والحرف الخدماتية...
- دورة أبريل 2020: تم رصد 18 التزاما تتعهد بموجبه الحكومة بمعالجة عدد من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا من قبيل: توفير الكمامات الواقية وأجهزة التنفس الصناعي في السوق الوطنية- إعداد خطة لضمان انطلاقة جيدة للقطاعات الاقتصادية وتعزيز مقومات الحماية الاجتماعية- تعزيز منظومة التعلم عن بعد- إرجاع المغاربة العالقين خارج أرض الوطن- تعزيز تقنية التقاضي عن بعد وضمان المحاكمة العادلة- إعداد استراتيجيات مستقبلية على مستوى قطاعي الصحة وإعداد

التراب الوطني لتشجيع الطلب على السكن وتيسير الولوج إليه- القضاء على البناء المفكك وتوفير الوسائل والإمكانيات للولوج للتعلم- إعداد مخطط لإعادة إقلاع القطاع السياحي يرمي الحفاظ على مناصب الشغل وإنعاش السياحة الداخلية.

الأسئلة الكتابية:

بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال الدورة الأولى ما مجموعه 536 سؤالا، أجابت الحكومة على 206 سؤالا منها بمعدل (39%)، وبلغ عدد هذه الأسئلة 808 سؤالا خلال الدورة الثانية، أجابت الحكومة على 320 سؤالا منها بمعدّل (39%) كذلك.

الدورة	الأسئلة الكتابية المطروحة	الأسئلة الكتابية المجابة
دورة أكتوبر 2019	520	109
الفترة الفاصلة	220	118
دورة أبريل 2020	421	201
الفترة الفاصلة	395	138
المجموع	1556	566

بيانات رئيس الحكومة حول قضية وطنية تكتسي طابعا وطنيا هاما:

بجانب الأسئلة، فقد عقد البرلمان بمجلسيه طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور جلسة عامة مشتركة خصصت لتقديم رئيس الحكومة لبيانات تتعلق ب«تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي»، وذلك يومين فقط قبل الموعد الذي كان مقررا لرفع حالة الطوارئ الصحية، أعقبتها لأول مرة جلسة عامة لمناقشة هذه البيانات من قبل ممثلي الفرق والمجموعة البرلمانية بمجلس المستشارين.

طلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية:

طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي الجديد لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس بطلب تناول الكلمة حول موضوع طارئ في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية من منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في أول تنزيل لمقتضيات هذه المادة في صيغتها الجديدة.

الدور الرقابي للجان الدائمة:

1 -الحصيلة الإجمالية لأشغال اللجان الدائمة:

	عدد اجتماعات اللجان الدائمة	مجموع ساعات الاجتماعات	عدد النصوص الموافق عليها (مشاريع ومقترحات القوانين، ومشاريع مراسيم القوانين)	عدد التعديلات المقدمة حول النصوص المحالة على اللجنة
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	30	57 ساعة و30 دقيقة	5	193
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	27	96 ساعة و5 دقائق	10	284
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	15	26 ساعة و10 دقيقة	9	120
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	7	20 ساعة و25 دقيقة	27	
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	19	126 ساعة و50 دقيقة	03	3
لجنة القطاعات الانتاجية	14	42 ساعة	06	57
اجتماعات مشتركة بين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية			01	
لجنة النظام الداخلي	04			
المجموع	116	368 ساعة	61	657

2 - جلسات استماع اللجان الدائمة لأعضاء الحكومة:

اللجنة الدائمة	الموضوع	التاريخ
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	الإصلاح البيداغوجي الجامعي الجديد.	الأربعاء 15 يناير 2020
	أوضاع المهنيين داخل مؤسسة الضمان الاجتماعي ودورها في مواجهة التداعيات الاجتماعية التي أفرزتها جائحة كورونا كوفيد19-.	الأربعاء 17 يونيو 2020
	مناقشة موضوع وضعية الحالة الوبائية والإجراءات الصحية لما بعد رفع الحجر الصحي.	الثلاثاء 7 يوليوز 2020
	الإجراءات والتدابير الوقائية التي سترافق الدخول المدرسي والجامعي لسنة 2021/2020 وكذا مستجدات هذا الموسم في ظل إكراهات جائحة كورونا.	الخميس 27 غشت 2020
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	إخبار اللجنة بإحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية تحت اسم "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا Covid 19".	18 مارس 2020
	تدارس التدابير والإجراءات ذات الطابع الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة لمواجهة جائحة كورونا.	الإثنين 11 ماي 2020
	تقديم الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021 من طرف السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.	الأربعاء 22 يوليوز 2020
	الاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، يهم إخبار اللجنة بخصوص إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى صندوق الاستثمار الاستراتيجي.	الثلاثاء 11 غشت 2020
	الاستماع ومناقشة عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة حول تنفيذ ميزانية سنة 2020، وإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021 والبرمجة الميزانياتية للثلاث سنوات القادمة.	الإثنين 28 شتنبر 2020
لجنة القطاعات الإنتاجية	وضعية الحرفيين التقليديين في ظل جائحة وباء كورونا.	16 يونيو 2020

3 - المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية للجان الدائمة:

اللجنة الدائمة	المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية واللقاءات الدراسية	تاريخها
لجنة الخارجية	زيارة ميدانية مشتركة بين لجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان للحزام الأمني بالأقاليم الجنوبية.	من 14 إلى 06 مارس2020

4 - لقاءات دراسية وتشاورية:

اللجان الدائمة	الموضوع	التاريخ
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	يوم دراسي حول مشروع قانون رقم 45.18 يتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين.	الإثنين 20 يوليوز 2020
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	لقاء تشاوري مع السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان حول إعداد التقرير الدوري الجامع للتقريرين الخامس والسادس لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.	7 يناير 2020

6 - السنة التشريعية 2020 - 2021

أولا : ملخص حصيلة مراقبة العمل الحكومي

عقد مجلس المستشارين ما مجموعه 79 جلسة عامة بمدة زمنية بلغت 117 ساعة و42 دقيقة، توزعت كما يلي:

الجلسات العامة	2020 - 2021
جلسات التشريع	33
جلسات الأسئلة	27
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة	05
الجلسات المخصصة لعرض ومناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة	02
جلسات مختلفة	09
الجلسات السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية	02

مناقشة بيانات رئيس الحكومة حول قضية وطنية تكتسي طابعا وطنيا هاما:

تطبيقا لأحكام الفصل 68 من الدستور والمادة 273 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، عقد المجلس جلسة عامة لتقديم تدخلات الفرق والمجموعة البرلمانية في إطار مناقشة البيانات التي قدمها السيد رئيس الحكومة حول: «الحالة الوبائية بالمملكة: التطورات والتدابير الاحترازية والإجراءات المواكبة» أمام مجلسي البرلمان في الجلسة العامة المشتركة التي انعقدت يوم الإثنين 12 أبريل 2021.

عرض ومناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة:

عقد البرلمان طبقا لأحكام الفصل 101 من الدستور جلسة عامة مشتركة خصصت لتقديم حصيلة عمل الحكومة 2017-2021، استعرض خلالها السيد رئيس الحكومة حصيلة حكومته من خلال ثلاث أبواب:

- تناول الباب الأول: تنزيل البرنامج الحكومي، المنهجية ومؤشرات الإنجاز،
- وخصص الباب الثاني لاستعراض حصيلة الحكومة حسب محاور البرنامج الحكومي،
- بينما تناول الباب الثالث التدبير الجماعي الناجح لجائحة كوفيد 19.

وقد كان العرض المذكور محل مناقشة مستفيضة من قبل أعضاء المجلس في جلسة خاصة خصصت لهذا الغرض.

الجلسات الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة:

عقد المجلس خلال الدورة الأولى من السنة التشريعية السادسة ثلاث (03) جلسات شهرية خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، همت المواضيع التالية:

- الجلسة الأولى تناولت محورا واحدا هو: السياسات الحكومية لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات جائحة كورونا.
- الجلسة الثانية تناولت محورين هما: الحماية الاجتماعية: أية مقاربة لربح رهانات التوحيد والجودة والحكامة، واستراتيجية الحكومة للنهوض بقطاعي السياحة والصناعة في ظل تداعيات جائحة كورونا.
- الجلسة الثالثة تناولت محورا واحدا هو: الاستراتيجية الوطنية للتلقيح ضد وباء كورونا.
- كما عقد المجلس خلال دورة أبريل 2021 جلستين شهريتين (02) همت المحورين التاليين:
- الجلسة الأولى: الحوار الاجتماعي وتدابير احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد 19.
- الجلسة الثانية: تدابير استقبال ومواكبة الجالية المغربية المقيمة بالخارج في ظل الإكراهات الناتجة عن وباء كوفيد 19.

وطبقا لقرار ندوة الرؤساء ومكتب المجلس تم تعديل طريقة عرض الأسئلة بتولي رئيس الجلسة

مهمة تقديم محور الجلسة وإعطاء الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة من أجل تقديم عرضه، تم تشرع الفرق والمجموعة بعد ذلك في مناقشة محتويات عرض السيد رئيس الحكومة.

الأسئلة الشفهية:

عقد مجلس المستشارين خلال دورة أكتوبر 2020 خمسة عشر (15) جلسة للأسئلة الشفهية، حضرت خلالها الأسئلة المتعلقة بتأثير فيروس كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بقوة خصوصا في ظل تطبيق حالة الطوارئ الصحية وتمديدها، وانعكاس ذلك على مناحي الحياة اليومية لمختلف الشرائح المجتمعية، ومن أهم المواضيع المثارة نذكر على سبيل المثال لا الحصر، مستجدات الموسم الدراسي 2020-2021 في ظل وباء كورونا، أثر فيروس كورونا على المجال السياحي والفندقي ببلادنا، تراجع عدد مناصب الشغل بسبب جائحة كورونا، وضعية الشأن الثقافي والفني في ظل جائحة كورونا، تداعيات جائحة كورونا ووطأة الجفاف على الفلاحين والعمال الزراعيين، ارتفاع فواتير الماء والكهرباء في ظل تفشي كورونا، مآل استمرارية منظومة الدعم الاجتماعي ومختلف البرامج الاجتماعية في ظل جائحة كورونا وتداعياتها، وضعية المنظومة الصحية في ظل الأزمة الوبائية المتفاقمة، ضمان حقوق الأجراء في ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن أزمة كورونا....

كما تميزت الجلسات الإثنى عشر (12) للأسئلة الشفهية في دورة أبريل 2021، باستمرار الحضور القوي للأسئلة المتعلقة بتأثير فيروس كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم المواضيع المثارة نذكر: الآثار السلبية التي خلفها فيروس كورونا على قطاعي السياحة والصناعة التقليدية، دعم قطاع المقاهي والمطاعم خلال أزمة كورونا، تدبير الحملة الوطنية للتلقيح ضد كوفيد 19، عملية مرحبا 2021 في ظل التطورات الوبائية التي تعرفها بلادنا، فرص التحول الطاقي بالمغرب بعد جائحة كورونا ....

وبالنسبة للتوزيع المجالي القطاعي للأسئلة، فقد ركزت أسئلة السادة المستشارين في الدورتين العاديتين معا على القطاع الاجتماعي بنسبة تعادل على التوالي حوالي (39%) و(43%) من مجموع الأسئلة المطروحة، فالقطاع الاقتصادي بنسبة (33%) و(30%) في الدورة الثانية، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (18%) و(15%)، فالمجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة (07%) و(06%)، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية بنسبة (03%) و(06%) في دورة أبريل 2021.

التزامات السادة أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية

- دورة أكتوبر 2020: تم رصد 22 التزاما تعهدت بموجبها القطاعات الحكومية بمعالجة عدد من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية وتهم بالأساس قطاعات التعليم، الصحة، السياحة، الداخلية، إعداد التراب الوطني، الجالية، الطاقة من قبيل: مواصلة إصلاح التعليم العالي من خلال مباشرة اعتماد دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لنظام البكالوريوس، تحيين ومراجعة القانون قم 06.00 بمثابة النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي، تفعيل مخطط مستقبلي لتحسين جودة الرعاية الصحية بالاشتغال على أولويات محددة سيما ما تعلّق منها بتعميم التغطية الاجتماعية وإصلاح المنظومة الصحية ، إعداد استراتيجية جديدة للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية وفيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية والشركاء الآخرين، إعداد برنامج خاص لتأهيل بعض الحرف الواعدة يشمل تطوير جميع المكونات والتقنيات ومراحل الإنتاج من توفير المواد الأولية إلى التسويق، إخراج مجموعة من الاختصاصات الذاتية للجهات، مراجعة آليات التعاقد الخاصة بإنتاج السكن الاجتماعي وسكن الطبقة الوسطى لدعم وتعزيز القدرة الشرائية، الرفع من نسبة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي للمغرب إلى 52%، تعبئة عشرة آلاف كفاءة مغربية مقيمة بالخارج في إطار البرنامج الوطني الجديد لتعبئة الكفاءات...
- دورة أبريل 2021: تم حصر 18 التزاما تتعهد بموجبه الحكومة بمعالجة عدد من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية، وتهم بالأساس قطاعات إعداد التراب الوطني، الصحة، الطاقة والمعادن والبيئة، العدل، التضامن والتنمية الاجتماعية، التربية الوطنية، الثقافة والشباب والرياضة من قبيل: إخراج خطة عمل لتقليص العجز السكني وتنويع العرض

الدورة	الأسئلة المطروحة	الأسئلة المبرمجة في الجلسات الأسبوعية
دورة أكتوبر 2020	670	292
الفترة الفاصلة	147	00
دورة أبريل 2021	228	221
المجموع	1045	513

وملائمته مع القدرة الشرائية لمختلف شرائح المواطنين، صرف الشطر الثاني من منحة كوفيد لمهني الصحة، تجاوز نسبة 52% من التحول الطاقي سنة 2030، تعميم الاتصال بشبكة الإنترنيت ذات الصبيب العالي في كل المؤسسات والأحياء الجامعية، إعادة هيكلة وتأهيل 50 دار للشباب...

طلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية:

طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين توصلت رئاسة المجلس خلال دورة أكتوبر 2020 بطلب تناول الكلمة حول موضوع طارئ في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية من منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في ثاني تنزيل لمقتضيات هذه المادة في صيغتها الجديدة.

وقد توالت طلبات تناول الكلمة في دورة أبريل 2021، لم تستجب منها الحكومة سوى لموضوعين اثنين.

الأسئلة الكتابية:

بلغ عدد الأسئلة الكتابية التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال السنة التشريعية 2020 - 2021 ما مجموعه 778 سؤالا كتابيا، أجابت الحكومة 655 سؤالا منها أسئلة مقدمة في دورات سابقة، وذلك وفق التفاصيل التالية:

الدورة	الأسئلة الكتابية المطروحة	الأسئلة الكتابية المجابة
دورة أكتوبر 2020	547	316
الفترة الفاصلة	123	178
دورة أبريل 2021	108	161
المجموع	778	655

الدور الرقابي للجان الدائمة:

1 - حصيلة إجمالية لأشغال اللجان الدائمة خلال السنة التشريعية 2020 - 2021:

	عدد اجتماعات اللجان الدائمة	مجموع ساعات اجتماعات اللجان	عدد النصوص الموافق عليها (مشاريع ومقترحات القوانين، ومشاريع مراسيم القوانين))	عدد التعديلات المقدمة حول النصوص المحالة على اللجنة
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	16	22 ساعة و43 دقيقة	10	-
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	39	125 ساعة و35 دقيقة	21	333
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	19	52 ساعة و35 دقيقة	12	152
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	10	21 ساعة و40 دقيقة	20	
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	30	72 ساعة و5 دقائق	15	43
لجنة القطاعات الإنتاجية	17	40 ساعة و30 دقيقة	18	54
المجموع	131	335 ساعة و8 دقائق	96	582

2 - جلسات الاستماع لأعضاء الحكومة:

اللجنة الدائمة	الموضوع	التاريخ
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	مناقشة تقرير الزيارة الاستطلاعية التي قامت بها اللجنة حول الواقع الصحي بجهة درعة تافيلالت خلال الفترة الممتدة ما بين 1 إلى 7 يوليوز 2018.	21 يناير 2021
	مناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية حول الوضع الصحي بجهة فاس-مكناس بحضور وزير الصحة.	30 يونيو 2021
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	الاستماع لممثلي صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط لتقديم بعض البيانات التقنية المرتبطة بمقترحي قانونين يقضيان بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس النواب ونظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين.	الأربعاء 13 يناير 2021
	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين لتقديم عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول الإطار العام لإعداد قانون المالية للسنة الموالية 2022.	الأربعاء 28 يوليوز 2021
لجنة الخارجية	تدارس آخر مستجدات القضية الوطنية.	الثلاثاء 27 أبريل 2021

3 - المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية للجان الدائمة:

اللجنة الدائمة	الموضوع	التاريخ
لجنة التعليم	مهمة استطلاعية حول الوضع الصحي بجهة فاس-مكناس.	الفترة الأولى: من 10 إلى 15 نونبر 2020 الفترة الثانية : من 6 إلى 12 دجنبر ملاحظة: نوقش التقرير العام الذي أنجزته اللجنة حول المهمة الاستطلاعية بحضور ممثل عن الحكومة في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 13 يوليوز 2021.
لجنتي الخارجية والداخلية	زيارة ميدانية لوفد برلماني مشترك عن لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية ولجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس المستشارين للمعبر الحدودي الكركرات.	من 17 إلى 19 دجنبر 2020

4 - لقاءات دراسية وتشاورية:

اللجنة الدائمة	الموضوع	التاريخ
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	عرض ومناقشة «مشروع التقرير الأولي بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري».	22 يونيو 2021

ثانيا: تقييم السياسات العمومية

الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية حول التشغيل 2012-2021

تكمن أهمية الموضوع الذي خضع للمناقشة والتقييم برسم السنة التشريعية 2020 - 2021 في كونه يتعلق بالتشغيل، في سياق خاص يتسم بالتسارع والمشاورات نحو البدء في تنزيل النموذج التنموي الجديد، وتداعيات الأزمة الصحية غير المسبوقة ومتعددة الأبعاد التي يعيشها العالم منذ ظهور جائحة «كوفيد - 19 » في نونبر 2019، وانتشارها السريع في جميع مناطق العالم، والتي كانت لها انعكاسات بالغة على صحة المواطنين وعلى الاقتصاد الوطني، وتأثر سوق الشغل خصوصا بالنسبة للقطاع الخاص والقطاع غير المهيكل، مما طرح عدة تحديات اجتماعية بالأساس، نتيجة للعواقب الوخيمة الناجمة عن التوقف الكلي أو الجزئي للأنشطة الاقتصادية الوطنية، خاصة الاختلالات في سلاسل الإنتاج والقيود على حركة اليد العاملة وعلى السفر وإغلاق الحدود.

غني عن البيان أن موضوع التشغيل يكتسي أهمية في ضمان الإستقرار والسلم الإجتماعي، حيث شكل هذا الموضوع على الدوام مصدر عناية خاصة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس منذ اعتلاء عرش أسلافه المنعمين، والذي حث في العديد من خطبه السامية إلى ضرورة وضع رهان التشغيل بشكل عام وتشغيل الشباب في صلب التوجهات الكبرى والسياسات العمومية ببلادنا.

كما تضمنت برامج الحكومات المتعاقبة إجراءات ومبادرات تسعى لمعالجة إشكالية التشغيل، والتي اضطلعت ما بين 2012 و2021 بتفعيل عدة مبادرات في هذا الصدد، انطلاقا من توجهات البرامج الحكومية وتنزيلها سواء من خلال الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015 - 2025 أو المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017 - 2021.

ولقد اتسمت الظرفية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ما بين 2012 و2021، بما يلي:

- تبعات وآثار الأزمة الإقتصادية والمالية التي عرفها العالم سنة 2008؛

- الحراك الإجتماعي والسياسي الذي عرفته بلادنا، وما رافقه من موجة الإحتجاجات في ربوع المغرب تطالب بإصلاحات سياسية وبعدالة اجتماعية؛

- التعديل الدستوري لسنة 2011؛

- الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها نونبر 2011؛

وبالموازاة مع ذلك، تشهد البيانات بشأن سوق الشغل والبطالة على واقع مثقل بارتفاع نسبة البطالة وخاصة في صفوف حاملي الشهادات من مختلف التخصصات، واتساع رقعة ودائرة الشغل الغير المؤدى عنه وغير المستقر.

إن محاولة رصد مكامن القوة والضعف في تنزيل سياسات التشغيل، دعا المجموعة الموضوعاتية المكلفة إلى اعتماد منهجية عمل استندت إلى المؤشرات الاتية:

- تتبع معدلات مناصب الشغل وتحليلها واستنتاج دالتها الإحصائية والإجرائية وأثرها على الاقتصاد الوطني، من خلالها مساراتها من سنة 2012 إلى سنة 2021؛

- الوقوف على التباينات الجهوية بخصوص ملف التشغيل والبطالة والنقص في اليد العاملة ومدى أثر ثقل النسب المرتفعة في بعض الجهات لدالة البطالة وانحسارها في بعض الجهات، والامكانيات التي تتيحها بعض الفرص بالرغم من ارتفاع منسوب البطالة في صفوف حاملي الشهادات؛

- رصد تطور مؤشرات الحكامة وذلك من خلال الوقوف على اللجن والهيئات المحدثة في هذا الشأن واختصاصاتها في مجال الحكامة التي تعتمدها وزارة التشغيل كمقياس للتتبع والتدبير مع المواكبة للقوانين المؤطرة لها.

المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بإصلاح التغطية الإجتماعية

تفاعلا مع التوجيهات الملكية السامية الواردة بخطب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ولا سيما خطاب عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020، وخطاب جلالته بمناسبة الذكرى السابعة والستين لثورة الملك والشعب يوم 20 غشت 2020، وخطاب جلالته السامي الموجه للبرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية العاشرة بتاريخ 9 أكتوبر 2020.

ومن منطلق تركيبته المتنوعة والغنية بالكفاءات والخبرات من ممثلي المشغلين والأجراء والجماعات الترابية والغرف المهنية، وكذا الأسبقية المخولة له دستوريا في مناقشة القضايا الاجتماعية. وذلك، وفقا لأحكام الفقرة الثانية الفصل 78 من الدستور، يتحمل مجلس المستشارين مسؤولية مؤسساتية مباشرة للمساهمة في إعداد ومواكبة كل التغييرات المزمع إدخالها على مستوى السياسات والبرامج العمومية ذات الصلة بالتغطية الاجتماعية.

وبمبادرة من مجلس المستشارين، وبتجاوب سريع مع توجيهات جلالة الملك ودعوته لإرساء بناء جديد لمنظومة الحماية الاجتماعية، فقد قرر مجلس المستشارين إحداث مجموعة عمل موضوعاتية مؤقتة يعهد إليها إعداد تقرير في موضوع إصلاح التغطية الاجتماعية بالمغرب، إسهاما منه في النقاش المؤسساتي والتفكير الجماعي في إيجاد الحلول الناجحة والمقترحات التي يمكن أن تكون استرشاد السلطات العمومية في تنزيل هذا الورش المجتمعي الكبير.

وفي هذا السياق، فقد اعتمدت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة مرجعيات مؤطرة، وهي كالاتي:

- خطب جلالة الملك في جميع المناسبات التي حثت جميع الفاعلين والمؤسسات للانخراط في ورش الحماية الاجتماعية؛
- الأحكام الدستورية المؤطرة للحقوق الأساسية ولاسيما الحماية الاجتماعية؛
- مقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

كما تم تحديد المحاور التي اشتغلت عليها مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، حيث تم الاتفاق على المحاور الآتية:

1. تعميم التغطية الصحية الإجبارية؛
2. تعميم الاستفادة من التعويضات العائلية؛
3. توسيع الانخراط في نظام التقاعد؛
4. تعميم الاستفادة من التأمين على التعويض على فقدان الشغل.

وبعد عقد مجموعة من الاجتماعات، همت التداول بشأن أطوار ومراحل عمل اللجنة، تم تحديد منهجية الاشتغال في ثلاث مستويات، وهي كالآتي:

- المستوى الأول: يتجلى في الاشتغال على دراسة وتحليل مجموعة من التقارير والدراسات المتعلقة بالحماية الاجتماعية؛

- المستوى الثاني: تنظيم جلسات استماع للقطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بموضوع الحماية الاجتماعية، وكذا توجيه طلب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لإعداد دراسة حول منظومة التعويض عن فقدان الشغل وطرق إعادة تنظيمها وآليات توسيع الاستفادة منها والصيغ الممكنة لتمويلها، وتوجيه طلب رأي للمجلس الأعلى للحسابات لإعداد دراسة حول طرق واليات توسيع التغطية الاجتماعية «التقاعد» على جميع فئات المواطنين والصيغ الممكنة لتمويل واستدامة عملية التوسيع.

- المستوى الثالث: يتمثل في اجتماعات اللجنة المخصصة للدراسة والتحليل التي همت خلاصات التقارير ومضامين مداولات جلسات الإنصات التي تعقدها اللجنة، ووضع المقترحات والتوصيات.

كذلك، وفي إطار الشراكة بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ الفرنسي، تم عقد بعض الجلسات مع لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس الشيوخ الفرنسي خصصت للمواضيع الاتية:

- عرض عام واليات تمويل نظام الحماية الاجتماعية؛
- أنظمة التقاعد؛
- التأمين عن المرض؛
- التعويض عن فقدان الشغل؛
- تمويل الحماية الاجتماعية ودور لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس الشيوخ الفرنسي.

وقد خلصت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الى اقرار مجموعة من التوصيات، وعددها خمس وخمسين (55) توصية، جاءت على النحو الاتي:

- توصيتان (2) ضمن التوصيات العامة؛
- سبع (7) توصيات على صعيد الحكامة؛
- ثلاثة عشر (13) توصية على صعيد تمويل الحماية الاجتماعية؛
- أربع (4) توصيات على صعيد التشريع؛
- عشر (10) توصيات تهم التغطية الصحية الأساسية؛
- توصيتان (2) على صعيد التعويضات العائلية؛
- أربع (4) توصيات همت مجال التقاعد؛
- خمس (5) توصيات حول التعويض عن فقدان الشغل؛

- توصية واحدة (1) حول مراجعة منظومة حوادث الشغل والأمراض المهنية؛

- ثلاث (3) توصيات تهم الممارسة الاتفاقية للمغرب وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛

- توصية واحدة (1) متعلقة بفعلية حقوق الفئات؛

- توصية واحدة (1) على مستوى تطبيق تشريع الشغل والتقليص من هشاشة الحماية الاجتماعية لأجراء القطاع الخاص؛

- توصيتان (2) على صعيد مجلس المستشارين.